مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٤١

الاثنين، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2019/461)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2019/461)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا للمشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو؛ والسيد خواو ميغيل فيريرا دي سيربا سواريس، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة.

يشارك السيد تانين في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من بريشتينا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فلورا تشيتاكو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/461، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد تانين.

السيد تانين (*تكلم بالإنكليزية*): كما يتضح من تفاصيل التقرير المعروض على مجلس الأمن (S/2019/461)، فإن الحالة في كوسوفو، وبين بلغراد وبريشتينا، تمر مرة أخرى بمرحلة هشة. وجلسة اليوم تتزامن مع ذكرى سنوية هامة. فقد مرت ٢٠ سنة منذ آخر مرة اتخذ فيها مجلس الأمن قرارا كاملا استجابة للنزاع (القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)). وخلال السنوات العشرين هذه، حدث تقدم وتغيير واضحين في أبعاد لا حصر لها، في كوسوفو وفي المنطقة وفي العالم.

وفي نفس الوقت، ينبغي لنا أن نفكر مليا. ففي غياب عملية تواصل حقيقية وضرورية بين أطراف هذا النزاع، لن تظل الحالة هشة فحسب، بل قد تنتكس. وكثيرا ما حدث ذلك. فلم تجر أي اتصالات مثمرة بين بلغراد وبريشتينا منذ خريف عام ٢٠١٨، وفي حين ينصب الكثير من الاهتمام على النزاعات والاستفزازات اليومية، فإن هذه ليست العوامل الوحيدة التي تُعقد جهود العودة إلى المفاوضات.

ولا يزال فرض بريشتينا رسوم استيراد بنسبة ١٠٠ في المائة على البضائع الصربية والبوسنية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي قائما، على الرغم من المطالبة شبه الجماعية من المجتمع الدولي بإلغائها. ويتمثل موقف بلغراد في أن إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات شرط أساسي لاستئناف المحادثات في إطار الصيغة التي ييسرها الاتحاد الأوروبي. كما وضع قادة بريشتينا شروطا معلنة، لكن ليس بصوت واحد دائما، وفي حين أنشئ فريق للتفاوض في بريشتينا، فإن مسؤولياته الكاملة لم تتضح بعد. وبغية اختزال هذه الأمور المعقدة ودمجها في تقييم واحد: ثمة إشارات علنية متعددة غير متسقة تعرقل كل الجهود الرامية إلى ضمان المشاركة الكاملة للطرفين في عملية واحدة أو نهائية.

وفي ظل هذه الظروف، يجب على القادة من جميع الأطراف الاضطلاع بمسؤوليتهم لتوجيه هذا الوضع المعقد بعيدا

عن أي تصعيد خطير. والتواصل بحسن نية، دون تهديدات أو إنذارات، ضروري من أجل إعادة تهيئة الظروف لاستئناف الحوار السياسي واستمراره. وآمل أن تتمكن جميع الأطراف المعنية من العمل بشكل جماعي لضمان استخدام الاجتماع المزمع عقده في تموز/يوليه في باريس من قبل الأطراف من أجل العودة إلى الأمور الموضوعية، لا سيما تلك التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الناس والمجتمعات. إن الانخراط بنشاط أكبر مع طائفة أوسع من أصحاب المصلحة، تدليلا على الالتزام بالنهوض بمصالح السكان الذين يأملون في فرص أفضل، والمشاركة الهادفة والمتساوية لكل شرائح المجتمع، كل هذه عناصر أساسية لتحقيق قدر من عملية سياسية، ولكن للأسف، يبدو أنها غير موجودة في الجهود التي رصدناها خلال الفترة الماضية.

وكان من التطورات الهامة منذ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير الرسمي تنظيم الانتخابات في البلديات الأربع ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو. وعقب استقالة رؤساء هذه البلديات ردا على قرار بريشتينا الخاص بزيادة رسوم استيراد البضائع الصربية والبوسنية، دعا رئيس كوسوفو إلى انتخابات استثنائية، التي عقدت في ١٩ أيار/مايو. وجرت الانتخابات بسلام. ووفقا للجنة المركزية للانتخابات في كوسوفو، أسفرت هذه الانتخابات عن فوز واضح لمرشحي القائمة الصربية الذين تولوا السلطة في البلديات المعنية بالفعل، والذين حصلوا على أكثر من ٩٠ في المائة من الأصوات. وكان التنافس الانتخابي المقيد والمشاركة السياسية المحدودة في مجتمعات صرب كوسوفو من المسائل التي أكد عليها بعض الممثلين الدبلوماسيين الذين راقبوا العملية الانتخابية.

وفي صباح ٢٨ أيار/مايو، قامت شرطة كوسوفو بعملية خاصة – تركزت أساسا في البلديات الشمالية – مستهدفة المهربين ومن يشتبه في ارتباطهم بالجريمة المنظمة، وذلك بموجب أوامر صادرة عن محكمة بريشتينا الابتدائية. وأدت العملية إلى إلقاء القبض على عدد من المشتبه بهم، بمن فيهم مسؤولون محليون. وأصيب عدد من المشتبه بهم ومن أفراد شرطة كوسوفو بجروح أثناء العملية. وخلال هذه العملية، اعتقل وأصيب اثنان من موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الكائنة في زوبين بوتوك، وهي بلدية في الشمال، أحدهما دولي والآخر محلي، في حادثين منفصلين. ولأن من مسؤولية الأمم المتحدة تحديد الملابسات المحيطة بموظفيها بموضوعية، فقد تولينا هذا الأمر بالفعل وبشكل منهجي، في توافق تام مع ممارسات الأمم المتحدة، مع ضرورة تحديد الوقائع على وجه السرعة. ومن المهم بصورة خاصة أن يعرف أعضاء المجلس هذه النقطة، بالنظر إلى نطاق المعلومات والتكهنات غير المؤكدة التي ترددت منذ ذلك الحين في المجال العام.

واليوم، أود أن أسجل بضع نقاط أخرى ذات صلة بالموضوع.

أولا، هناك عدم مراعاة للحصانات ذات الصلة لموظفينا في الاعتقال والاحتجاز. كما جرى تفتيش ممتلكات الأمم المتحدة ومصادرتها بشكل غير سليم، بما يتنافى مع جميع القوانين ذات الصلة وحصانات المنظمة.

ثانيا، على الرغم من مطالباتنا وعلاقة العمل المثمرة مع السلطات في بريشتينا عادة، فإن الحالة في الوقت الراهن تتمثل في أن السلطات لم تشارك الأمم المتحدة إلا القليل جدا من الأدلة الوقائعية ذات الصلة بشأن اعتقال وإصابة موظفينا. وفي الوقت نفسه، أصدرت سلطات كوسوفو بيانات في الصحافة، وتضمنت مراسلات وجهتها إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة معلومات تفتقر إلى الأدلة الكافية، على عكس كثير من فهمنا حتى الآن، وتتجنب المسائل الضرورية لإجراء تحقيق موضوعي.

ثالثا، في اليوم التالي لنقل موظفنا الدولي خارج كوسوفو لتلقي العلاج الطبي اللازم، أُعلن أنه شخص غير مرغوب فيه،

وفي نفس المناسبة وبالترادف مع ذلك، تلقيت رسالة من سلطات بريشتينا تفيد نفس الشيء. وكما سبق التشديد على ذلك، فإن مبدأ الشخص غير المرغوب فيه لا ينطبق على موظفي الأمم المتحدة أو في شأنهم.

رابعاً، أشعر بالجزع إزاء أن الموظفَين قد تعرضا على ما يبدو للقوة المفرطة وأسيئت معاملتهما لدى إلقاء الشرطة القبض عليهما، مما أسفر عن إصابات تطلبت نقلهما إلى المستشفى. وستشكل هذه المسألة عنصراً أساسياً من عناصر التحقيق الذي بدأناه.

وخلال تلك الأحداث، اضطررت مرارا للدعوة إلى الإفراج الفوري عن موظفي الأمم المتحدة، فضلاً عن احترام حقوقهم وحصاناتهم. وما كنت لأُضطر لذلك لو أن السلطات احترمت حصانة موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتواصلت مع البعثة بأسلوب أكثر صراحة وفي الوقت المناسب. ومع ذلك، ما زلنا نأمل في أن يتحسن التواصل مع أعلى مستويات السلطات في بريشتينا بينما نعمل على توضيح الملابسات الدقيقة لما حدث في ٢٨ أيار/مايو.

وأود أن أوضح أيضا أن بعثتنا تدعم تماما جميع الجهود التي تبذلها مؤسسات بريشتينا لمكافحة شبكات الجريمة المنظمة وللقضاء على الفساد العام. كما يجب أن يجري هذا الكفاح، وفقا لما أكّدتُ عليه في بياني العلني المؤرخ ٢٨ أيار/مايو، في إطار المبادئ الدولية لسيادة القانون وحقوق الإنسان، التي تتعهدها الأمم المتحدة، وهذا المجلس في المقام الأول.

وبصرف النظر عن أحداث كتلك التي وقعت في ٢٨ أيار/مايو، تواصل البعثة تركيز جهودها ومواردها على هدف تحقيق السلام والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة. ولن نتمكّن من القيام بذلك بفعالية إلا بدعم مباشر من المجلس.

وعلى الصعيد الداخلي، دأبتُ على استعراض أولويات البعثة وسأحتاج إلى دعم المجلس لكفالة مواصلة الاضطلاع بدورنا بأكبر قدر من الكفاءة وبأنسب الطرق. ويسترشدُ النهج الذي نتبعه بخطة الأمين العام لمنع نشوب النزاعات، وهو ما يتجسد في تركيز البعثة على بناء الثقة بين المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، نعمل عن كثب مع جميع الفاعلين الذين يشاركون في الجهود المبذولة بحسن نية لتحويل البيئة من بيئة نزاع أمكن احتواؤه إلى بيئة سلام وتقدّم.

وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو والشركاء الدوليين الآخرين في الميدان، نستمر في تمكين الجهات الفاعلة لبناء الثقة، بما في ذلك في مجالات الحقوق اللغوية وحقوق الإنسان على نطاق أوسع، وتمكين الشباب والمساواة بين الجنسين والعدالة والحوار بين الطوائف. ونحن نتبع خريطة طريق وُضعت خلال منتدى الأمم المتحدة لبناء الثقة في كوسوفو، الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١٨، بالاستفادة من الحيز العام في كوسوفو للتأكيد على أولوية المصالحة التي أعربت عنها قيادة كوسوفو. والمناقشات التي نرعاها مصممة خصيصاً لمعالجة أكثر المجالات التي تهم الرأي العام حساسية، بما في ذلك عملية صنع القرارات السياسية والتسامح الديني وتمكين الأجيال الشابة من التصدي للتحدي الجسيم المتمثل في التغلب على الماضي وضمان مستقبل أكثر عدلاً وسلاماً للأجيال المقبلة.

ونسعى إلى بلوغ هدفنا المتمثل في المشاركة المباشرة مع مؤسسات كوسوفو من أجل المساعدة على تنفيذ المبادرات المتعلقة بحقوق الإنسان والتشريع. وقد اجتمع الفريق العامل المعني بالمفقودين في بريشتينا يوم ٢٤ أيار/مايو واتفق على العديد من الخطوات العملية جداً للكشف بصورة مشتركة عن مزيد من المعلومات اللازمة لمعالجة الحالات التي لم تُحل بعد، وإن كانت القصص الإخبارية المتداولة خلال نفس الإطار الزمني قد طغت على أخبار ذلك الاجتماع لحد كبير. وسيقدم الفريق قريباً

تقريراً يوثق الإجراءات المتخذة منذ عام ٢٠٠٤، وهي الفترة التي أمكن خلالها تحديد هوية المفقودين في أكثر من ٣٠٠ ٣ حالة.

وما برحنا نسعى إلى إيجاد سبل مبتكرة لتعزيز الثقة، وذلك بالتعاون مع جميع شركائنا. ويحدونا الأمل في أن تواصل المؤسسات من كلا الجانبين الانضمام إلينا في هذا الجهد. وخرجت جمعية الشباب الثالثة في الأمم المتحدة، التي شاركتْ في تنظيمها بعثةُ الأمم المتحدة ومنظمةُ الأمم المتحدة للطفولة، بحضور مبعوث الأمين العام المعني بالشباب الذي كانت مشاركته بالغة الأهمية، بتوصيات محددة للشباب من جميع أنحاء كوسوفو للتواصل مع مؤسساتهم الحكومية وغير الحكومية. وأبرز اليوم العالمي المفتوح من أجل المرأة والسلام والأمن في بريشتينا، الذي نُظم بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، الحاجة إلى زيادة إدماج المرأة ومشاركتها، بما في ذلك في العمليات السياسية على أعلى مستوى.

وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالمساهمة الأولية في الصندوق الاستئماني الذي أُنشئ لدعم طوائف الأشكالي والروما والمصريين. وقد حثّ الأمين العام على تقديم مزيد من المساهمات، وهي أمر أساسي لتلبية احتياجات تلك الفئات الضعيفة على نحو كاف.

كما ستواصل البعثة العمل عن كثب مع شركائنا الدوليين، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، وقوة كوسوفو، وكذلك مع الجهات الفاعلة الثنائية العديدة التي تستثمر مواردها في تحقيق الاستقرار والمصالحة بين الطوائف والتنمية الاقتصادية في كوسوفو. لقد استثمر شركاؤنا الدوليون موارد كبيرة في كوسوفو والمنطقة، وأعربت الأطراف عن رغبتها في العمل عن قرب مع الاتحاد الأوروبي أكثر من أي وقت مضى. ولذلك، فإنني أدعو الأطراف إلى القيام بدورها والاضطلاع بمسؤولياتها عن تحقيق أهداف تطبيع العلاقات والمساعدة ليس على تحقيق مزيد من الاستقرار الدائم فحسب، ولكن المزيد من الرخاء في المنطقة أيضا.

في الختام، بالنيابة عن جميع موظفي البعثة، أود أن أشكر المجلس على دعمه ونكرر تأكيدنا على أننا سنواصل تنفيذ ولاية تحقيق السلام والأمن التي أناطها بنا.

الرئيس: أشكر السيد تانين على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد دي سيربا سواريس.

السيد دي سيربا سواريس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ إحاطتي الإعلامية بتقديم عرض قصير للنظام القانوني لحصانة موظفي الأمم المتحدة في كوسوفو، لأن ذلك يشكل أحد العناصر الهامة لتقييم مجمل الاستجابة للأحداث التي وقعت في ٢٨ أيار/مايو ومتابعتها.

إن نظام الحصانة المنطبق على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وموظفيها في كوسوفو منصوص عليه في اللائحة التنظيمية رقم ٤٧/٢٠٠٠ لبعثة الأمم المتحدة المؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، بشأن مركز وامتيازات وحصانات قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة وموظفيها في كوسوفو. والأحكام ذات الصلة منصوصٌ عليها في المادتين ٣-٣ و ٤-٣، اللتين ينبغي قراءتهما بالاقتران مع المادة ٥.

وبموجب المادة ٣-٣ من اللائحة التنظيمية رقم ٤٧/٢٠٠٠، يتمتّع موظفو بعثة الأمم المتحدة، بمن فيهم الموظفون المعينون محلياً، بالحصانة من الإجراءات القانونية فيما يصدر عنهم من أقوال وجميع ما يقومون به من أفعال بصفتهم الرسمية في كوسوفو. وهذا هو ما يسمى غالبا بالحصانة الوظيفية. وعملا بالجزء ٥ من نفس لائحة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فإن تلك الحصانة المحددة تستمر بعد انتهاء ولاية البعثة أو بعد انتهاء توظيف الأفراد في البعثة.

كما ينص الجزء ٣-٤ من لائحة البعثة رقم ٤٧/٢٠٠٠ على أن يتمتع أفراد البعثة بالحصانة من أي شكل من أشكال

الاعتقال أو الاحتجاز، وإن تم احتجازهم خطأ، يجب تسليمهم لسلطات البعثة فورا.

وأود أن أسلط الضوء على أن الحصانة من الإجراءات القانونية التي يتمتع بها أفراد البعثة في كوسوفو تُنفذ لصالح البعثة لا لمصلحة الأفراد أنفسهم. والمهم هو أن الأمين العام هو من يحق له، ويجب عليه، أن يرفع الحصانة عن أفراد البعثة في أي حالة يرى فيها أن الحصانة سوف تعوق سير العدالة ويمكن رفعها دون الإضرار بمصالح البعثة. كل ذلك منصوص عليه بوضوح في الجزء ٦,١ من اللائحة رقم ٤٧/٢٠٠٠ لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وعلى نحو ما سيحظى بالتقدير بكل سرور، لكي تكون الحصانة والإجراء الذي وصفته للتو فعالة، ينبغي للسلطات المحلية، قبل اتخاذ أي إجراء قانوني ضد موظفي البعثة، أن تقوم أولا بإبلاغ الأمين العام – في هذه الحالة، ممثله الخاص السيد تانين – بوقائع وملابسات أفعال الأفراد المعنيين والقيام بذلك بدرجة من الدقة كافية للبت في انطباق الحصانة على تلك الأفعال. عندئذ سيقوم السيد تانين بإبلاغ السلطات حول ما إذا كانت الحصانة منطبقة، وإذا لم تكن كذلك، فيمكن المضي قدما في الإجراء القانوني ضد أفراد البعثة.

والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي أنشئت بموجبه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لا يزال ساريا، والإطار القانوني الذي وضعته البعثة عملا بالصلاحيات الممنوحة لها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال ساريا، وإن كان ذلك في ظل ظروف مختلفة كثيرا اليوم. ويشمل ذلك لائحة البعثة رقم ٤٧/٢٠٠٠ بشأن مركز قوة الأمن الدولية في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة وموظفيها في كوسوفو وامتيازاتهم وحصاناتهم.

وعقب اعتماد برلمان كوسوفو في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ لإعلان الاستقلال، قدم الأمين العام تقريرا إلى مجلس الأمن عن ذلك التطور، وذكر أنه

”ستواصل الأمم المتحدة العمل على أساس أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال نافذا إلى حين صدور توجيهات عن المجلس، وأن البعثة ستواصل تنفيذ ولايتها في ضوء الظروف الناشئة“ (S/2008/354، الفقرة ٤).

ومنذ ذلك التطور، حافظ الأمين العام على موقف محايد إزاء المركز. ويشير ذلك إلى استمرار عمل البعثة في ضوء الظروف السائدة، والمشاركة البناءة مع سلطات كوسوفو على نحو لا يعني الاعتراف بأي كيان للدولة. ولا يزال هذا النهج متبعا.

وعلى نحو ما أشار الممثل الخاص للأمين العام تانين، اعتقل موظفان من موظفي البعثة واحتجزا في ٢٨ أيار/مايو أثناء عملية للشرطة في شمال كوسوفو. وأفرج عنهما بعد ذلك. وأطلق سراح الموظف المعين دوليا السيد ميخائيل كراسنوشيكوف، وهو رئيس فريق مكتب البعثة في زوبين بوتوك ومواطن روسي، في ٢٨ أيار/مايو. وأطلق سراح السيد ديجان ديموفيتش، من صرب كوسوفو يعمل مساعدا لشؤون البرامج في مكتب البعثة في زوبين بوتوك، في ٢٩ أيار/مايو. إن اعتقال السيد كراسنوشيكوف والسيد ديموفيتش واحتجازهما لا يتسق مع ما يتمتعان به من امتيازات وحصانات بصفتهما من أفراد في البعثة، على النحو المبين في لائحة البعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو رقم ٤٧/٢٠٠٠.

ونفهم من الوقائع، كما نعرفها حتى الآن، أن كلا من السيد كراسنوشيكوف والسيد ديموفيتش كانا في مهمة رسمية لرصد عمليات الشرطة في شمال كوسوفو عندما تم اعتقالهما. وعلى نحو ما أشار السيد تانين – ولا بد لي أن أقول إننا نشاطره القلق – فمن دواعي القلق الشديد أن يتعرض موظفان للضرب وسوء المعاملة على ما يبدو عند اعتقالهما. وكلاهما احتاج للرعاية الطبية عند الإفراج عنهما. فقد نقل السيد كراسنوشيكوف إلى مستشفى في بلغراد في ٣٠ أيار/مايو، حيث لا يزال موجودا.

ودخل السيد ديموفيتش، من جانبه، إلى المستشفى في كوسوفو في ٣٠ أيار/مايو وخرج منه يوم ٣ حزيران/يونيه.

وعلى النحو المطلوب في جميع مثل هذه الحوادث، أجرت إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن تحقيقا داخليا لجمع كافة المعلومات المتاحة بشأن الظروف التي تكتنف اعتقال السيد كراسنوشيكوف واحتجاز السيد ديموفيتش، والنظر في ادعاءات سلطات كوسوفو بشأن سلوكهما. ونفهم أن كلا الموظفين لا يزالان يواجهان إمكانية اتخاذ إجراءات قانونية جنائية ضدهما في كوسوفو. وفيما يتعلق بالسيد كراسنوشيكوف، تلقت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو طلبا من رئيس هيئة الادعاء في بلدية ميتروفيتسا لرفع الحصانة عنه، وإن كان الاسم مذكور في الوثيقة بشكل غير صحيح. وتم توجيه الطلب بناء على تهمة المشاركة في ”عرقلة أشخاص ذوي صفة رسمية خلال أداء لواجباتهم الرسمية“ و ”المشاركة مع حشد من الناس في ارتكاب أعمال إجرامية وأعمال شغب“. ويقوم مكتبي بالنظر في ذلك الطلب.

أما بالنسبة للسيد ديموفيتش، لم تتلق بعثة الأمم المتحدة أي طلب لرفع الحصانة عنه. وما نعرفه هو أنه استُدعي للمثول أمام المحكمة بتهمة ”عرقلة أشخاص ذوي صفة رسمية خلال أداء لواجباتهم الرسمية“ وأنه مثل مع خمسة متهمين أمام محكمة ميتروفيتسا، فرع زوبين بوتوك، في ٢٩ أيار/مايو. وكانت جلسة الاستماع التي عقدت للنظر في طلب قدمه المدعي العام لاستمرار احتجازه، فضلا عن احتجاز خمسة أشخاص أُحضروا معه إلى المحكمة. وحصلت البعثة على موجز ترجمة لتلك الإجراءات وأرسلتها إلى مقر الأمم المتحدة. وبناء على تلك الوثيقة، نفهم أن الإفراج عن السيد ديموفيتش والخمسة الذين أُحضروا معه إلى المحكمة، في ٢٥ أيار/مايو، كان على أساس عدم وجود أدلة كافية للتأكد بدرجة معقولة من ارتكاب الجريمة المزعومة. ولقد كان هناك محام خاص يمثل السيد ديموفيتش في جلسة الاستماع ورافقه موظف من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وعلى نحو ما نفهم، فإن قرار الإفراج عن المتهمين لا يزال قابلا للاستئناف من جانب الادعاء. ومن المقرر إجراء جلسة الاستئناف خلال الأسبوع الذي يبدأ في ١٠ حزيران/يونيه.

وستساعد نتائج إجراء تحقيق داخلي شامل في الأمم المتحدة على إيجاد فهم أفضل للوقائع ذات الصلة، مما سيساعد المنظمة في النظر في الخطوات التالية، بما في ذلك بموجب لائحة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو رقم ٤٧/٢٠٠٠ بشأن مركز قوة الأمن الدولية في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة وموظفيها في كوسوفو وامتيازاتهم وحصاناتهم.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر بأن الممثل الخاص للأمين العام السيد تانين أشار إلى استلام البعثة لإشعار رسمي في ٣١ أيار/مايو، يعلن السيد كراسنوشيكوف شخصا غير مرغوب في وجوده في كوسوفو. وعلى نحو ما أشار الممثل الخاص للأمين العام السيد تانين في بيان واضح للغاية إلى سلطات كوسوفو، وكما أشار نائب المتحدث باسم الأمين العام في إحاطته الإعلامية في فترة الظهيرة يوم ٣ حزيران/يونيه، فإن مبدأ الشخص غير المرغوب فيه لا ينطبق على موظفي الأمم المتحدة ولا تنص عليه لائحة بعثة الأمم المتحدة رقم ٤٧/٢٠٠٠. وينبغي أن توجه أي شواغل بشأن أحد موظفي البعثة إلى الممثل الخاص للأمين العام تانين ليتسنى للبعثة أن تتناول هذه المسألة تمشيا مع مركزها وامتيازاتها وحصاناتها. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على أن الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك من جانب موظفي الأمم المتحدة على نطاق المنظمة تأخذها المنظمة على محمل الجد وتتخذ إجراءات فورية عندما يستدعي الأمر.

وسيظل مطلوبا من سلطات كوسوفو أن تبدي أقصى قدر من التعاون لتيسير التحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة من أجل

تمكين الأمين العام من تحديد الخطوات القادمة بموجب الإطار القانوني الذي أوجزته.

وأود أن أتقدم بالشكر للمجلس وأعضائه على إتاحة الفرصة لي لتقديم هذه الإحاطة الإعلامية.

الرئيس: أشكر السيد دي سيربا سواريس على إحاطته.

أود أن أوجه انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية ٥٠٧ (S/2017/507)، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، وذلك بما يتماشى مع التزام المجلس بالاستفادة بطريقة أكثر فعالية من الجلسات المفتوحة.

أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد إيفيتسا داتشيتش النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا.

السيد داتشيتش (صربيا) (*تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية*): أود أن أشكر الأمين العام السيد غوتيريش، والممثل الخاص السيد تانين على جهودهما في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٤٤ (١٩٩٩).

على مدار سنتين تقريبا ونحن نناقش في مجلس الأمن ما إن كان ينبغي لنا الاجتماع مرتين أو ثلاث أو أربع مرات في السنة. غير أن الحالة في كوسوفو وميتوهيا طوال هذا الوقت تتحول من سيئ إلى أسوأ. وللأسف، يتضح من الحالة الراهنة أن قرار تقليل عدد الجلسات كان سابقا لأوانه. لكنني أعتقد أننا قد انتهينا الآن من المسائل الإجرائية ويمكننا أن نشرع في معالجة القضايا الأساسية وكفالة أن تؤتي جلساتنا ثمارها.

وعلى الرغم من إدعاءات البعض بأن مداولاتنا كثيرا ما تعج بالخلافات وأنها غير بناءة على الإطلاق، فإن نظر المجلس في الحالة في كوسوفو وميتوهيا يمثل فرصة لا ينبغي تفويتها لإطلاع مجلس الأمن والمجتمع الدولي بصورة منتظمة وشفافة، على الحالة في الميدان والتحديات السياسية والأمنية الأساسية التي نواجهها في الإقليم – بغض النظر عن مدى صعوبتها وبالرغم من أنه من الواضح أن مواقفنا متباينة.

في البداية، أود أن أكرر دعوتي للحوار ولإيجاد حل للمشكلة التي امتدت لعقود في كوسوفو وميتوهيا من خلال السبل السلمية والتوفيقية. وآمل أن يؤيد ذلك المجلس بأكمله، ويكون على استعداد ليقول بصوت عال وواضح ما هو مطلوب لنجاح الحوار. إن ما نحتاجه هو صاحبا مصلحة يتصرفان بشكل رشيد وحصيف وعلى استعداد لإجراء محادثات ثم تنفيذ ما يتفقان عليه. في المفاوضات التي عقدت في بروكسل بتيسير من الاتحاد الأوروبي، كان هناك طرف في الحوار يتصرف بهذه الطريقة منذ البداية. والطرف الآخر للأسف لم يتصرف بتلك الطريقة.

وفي الأسبوع الماضي سمعنا من بريشتينا أنها لا تعتزم تنفيذ أي جزء مما اتفق عليه قبل ست سنوات، بما في ذلك إنشاء جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. والبيان الذي أدلى به هاشم ثاتشي يجعلنا نتساءل ماذا كنا نفعل كل هذا الوقت. لأنه إن جرى التوصل إلى اتفاق، ووقع عليه وضمنته أطراف، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ولم تنفذه بريشتينا على مدار ست سنوات بل ورفضته في نهاية المطاف صراحة، علينا أن نتساءل هل كان هذا حوارا أصلا. إن صربيا لم تنخدع وحدها: لكن المجتمع الدولي بأسره شجعنا على مواصلة الحوار. وطلب إلينا التحلي بالصبر في مواجهة المراوغات المستمرة من بريشتينا بشأن تنفيذ أي اتفاق. وقوض ذلك بشكل خطير مصداقية الاتحاد الأوروبي، كطرف موقع على اتفاق بروكسل وبالتالي جهة ضامنة لتنفيذه.

وأود أن أذكر المجلس مرة أخرى أنه في آب/أغسطس ٢٠١٣، بصفتي رئيس وزراء صربيا في ذلك الوقت، وقعت مع الرئيس هاشم ثاتشي والبارونة آشتن على الاتفاق الأول على

المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، والذي أصبح يعرف باتفاق بروكسل. والمفاوضات التي سبقت توقيع الاتفاق كانت صعبة للغاية بالنسبة لصربيا. ومع ذلك، بلدي كشريك مسؤول نفذ كل الالتزامات التي تعهد بها. وقعنا على الاتفاق فقط لأنه ضمن إنشاء جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية.

لكن ممثلي بريشتينا، من ناحية أخرى، قالوا دون تكلف في اختيار العبارات وبكل صراحة، إنهم لن ينفذوا ما اتفق عليه، وأعربوا عن عدم رضاهم عن الطريقة التي يعاملون بها، بل وذهبوا إلى حد تهديد الاتحاد الأوروبي بأنهم بصدد النظر في الوحدة مع ألبانيا وضم ثلاث بلديات أخرى في جنوب صربيا فوق ذلك. هل يمكن اعتبار بريشتينا طرف جاد ومسؤول علينا مواصلة التفاوض معها؟ من يستطيع أن يقنعنا الآن أنها لن تتصرف بنفس الطريقة في هذه العملية في المستقبل؟ كما استمعنا إلى مجموعة من رسائل التهديد من رئيس الوزراء الألباني إدي راما بشأن احتمال توحيد ألبانيا وكوسوفو. لكننا لم نرد على تلك الرسائل واعتبرناها تافهة.

منذ أسبوعين، نفذت ما يسمى بعملية مكافحة الفساد ومكافحة الجريمة المنظمة في شمال كوسوفو وميتوهيا. ألقت وحدة الدعم العلمياتي الإقليمي، وحدة خاصة تابعة لشرطة كوسوفو، القبض على أكثر من ٣٠ شخصا. وصربيا تدعم مكافحة الجريمة المنظمة في كافة أراضيها، لكن استخدام البنادق ذات الماسورة الطويلة والقوة المفرطة، إلى جانب العرض التلفزيوني الذي أعقب العملية يدل على وجود هدف مختلف تماما. وهو ترهيب من تبقى من الصرب في كوسوفو وميتوهيا. وتحقيقا لذلك، نشرت أكثر من ٧٠ مركبة قتالية وتعرض الصرب للضرب الوحشي، بينما احتجز الألبان من دون أي إجراءات قسرية على الإطلاق. وإن لم يدان هذا العمل غير المقبول إدانة واسعة النطاق، بما في ذلك من المجلس، سيتحقق الغرض منه: السكان الصرب في كوسوفو وميتوهيا سيتعرضون للمزيد من الترهيب والترويع.

في أعقاب التوقيع على اتفاق بروكسل، حضرت، مع الرئيس ألكسندر فوتشيتش، اجتماعا مع البارونة آشتن والرئيس هاشم ثاتشي في مقر قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل. واتفق في الاجتماع على عدم دخول أي قوة أمنية من كوسوفو إلى الشمال حتى الوفاء أولا بشرطين: أولا، إخطار قوة الأمن الدولية في كوسوفو؛ وثانيا، إبلاغ ممثلي الطوائف الصربية في شمال كوسوفو وميتوهيا. لم يتم الوفاء بأي من الشرطين في هذه الحالة.

وعلاوة على ذلك، تعرض فردان من أفراد الأمم المتحدة لمعاملة وحشية واعتقلا. رغم عدم محاولتهما المقاومة وكانا غير مسلحين. تكلمت مع الممثل الخاص تانين، الذي أبلغني رسميا بأنهما كانا في الواقع في الخدمة. تعرض ميخائيل خراسوكوفوتش للضرب واعتقل بصورة غير قانونية ثم أعلن شخصا غير مرغوب فيه، مما يتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة ذات الصلة. حتى أفراد بعثة الأمم المتحدة غير آمنين في كوسوفو. كيف يمكننا أن نتوقع من البعثة تنفيذ ولايتها إن كان يمكن الهجوم على أفرادها وإعلان أنه غير مرغوب فيهم إن لم تكن بريشتينا راضية عنهم؟ ماذا سيحدث في المستقبل – طرد البعثة بأسرها؟ إن بريشتينا، التي لا تشعر بالخجل، تعرض الآن التفاوض مع الأمين العام بشأن مستقبل وجود البعثة في شمال كوسوفو. وأود أن أشير إلى أن المجلس هو من يقرر ولاية البعثة والتي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

التطورات التي حدثت في كوسوفو وميتوهيا خلال الأسابيع والأشهر الماضية دليل دامغ على أن المجتمع الدولي يجب أن يكون أكثر يقظة وأن يستثمر المزيد من الجهود، وأن المنظمات الدولية في كوسوفو وميتوهيا يجب أن تكون أكثر نشاطا. لقد شهدنا في الآونة الأخيرة بعض أعضاء مجلس الأمن يدعون

إلى ما يسمى بالاستعراض الاستراتيجي لولاية البعثة وتقليص قوامها بل وانسحابها. لكن في هذه اللحظة من الصعب تصور إحداث أي تغيير في هذا الاتجاه، ناهيك عن اتخاذ إجراءات في هذا الشأن.

ومن المؤكد أننا جميعا نفهم إلى أي مدى نحن بعيدون في الوقت الحالي كل البعد عن حالة من الاستقرار والأمن في كوسوفو وميتوهيا اليوم – وهي حالة سوف لا تستدعي اهتمام المجلس. خطر تدهور الحالة في الميدان قد يكون مكلفا، وأنا واثق من أنه في سياق التطورات الأخيرة، لا أحد يرغب في مواجهة تلك المخاطر. وللأسف السلطات في بريشتينا تتجاهل المناقشات بشأن هذه المسألة. وتعتقد أنها يمكن أن تقلص قوام البعثة بضرب أفرادها وطردهم.

في مثل هذا اليوم، قبل عشرين عاما، توقف القصف غير القانوني لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وعدوان منظمة حلف شمال الأطلسي، الذي نفذ دون قرار من المجلس. إننا جميعا ندرك الآثار السلبية الناجمة عن هذه السابقة على العلاقات الدولية والعديد من الأحداث التي وقعت في العالم خلال السنوات العشرين الماضية.

غير أنه لا يسعني أن أدع هذه المناسبة تمر من دون الإشارة إلى العديد من الضحايا المدنيين ومصيرهم المؤسف وكيف دمرت صربيا جراء عمليات القصف باليورانيوم المستنفد التي استمرت ٧٨ يوما. ولا بد لي من الإشارة إلى ٦٦٦ ضحية الذين قضوا نحبهم في كوسوفو وميتوهيا بعد ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ – بعد انتهاء الحرب وعقب وصول بعثة الأمم المتحدة وقوة الأمن الدولية في كوسوفو. وكان من بين الـ ٦٦٦ ضحية، ٥٦٢ من الصرب، ومن الهجمات الـ ١٣٤ ٨ كان منها ٣٩١ ٧ هجمة على الصرب. وبعد مرور عشرين عاما، فإن الشيء الوحيد الذي يمكننا أن نقوله عن يقين هو أن الضحايا الرئيسيين للصراع في كوسوفو وميتوهيا ولقصف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كانوا من المدنيين الأبرياء الذين قتلوا أو طردوا، بغض النظر عما إذا كانوا من الصرب أو من الألبان أو من جنسيات أخرى. على الرغم من الاختلافات في المواقف بشأن هذه المسألة، لا يمكن إنكار أن جميع الأطراف ارتكبت جرائم وأن هناك ضحايا من جميع الأطراف. وللأسف، لا يمكننا أن نستعيد الضحايا، ولكن يمكننا أن نتعلم من أخطائنا وأن نكفل عدم تكرارها. لذلك، من المهم إدانة جميع الجرائم، والحداد على جميع الضحايا، واستبعاد الحرب كوسيلة لحل الصراعات، والشروع في السير على طريق يفضي إلى حلول توفيقية وتسوية مستدامة مع تحقيق المصالحة الدائمة والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

لقد انقضى حتى الآن عشرون عاما على اتخاذ المجلس للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). سأحاول أن أصف الطريقة التي تتطابق بها أحكامه مع الحقائق على أرض الواقع، لأن الطريقة التي تُطبق بها تعبر كثيرا عن صحة وأهمية القرار والبعثة، فضلا عن المهمة التي تنتظرنا. وفي معرض صياغة ولاية الوجود الدولي في كوسوفو وميتوهيا، يؤكد القرار من جديد في فقرته العاشرة من الديباجة:

> ”التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والدول الأخرى في المنطقة وبسلامتها الإقليمية، على النحو المبين في وثيقة هلسنكي الختامية“.

ومع ذلك، تجاهل الكثيرون بشدة هذا الحكم لإخفاء حقيقة أن أقلية إثنية – أي الأقلية الألبانية، والتي كان بلدها الأم ألبانيا – حاولت الانفصال عنها وأخذت معها جزءا من أراضي بلد ذي سيادة.

في الفقرة ٥ من المرفق ٢ من القرار، يدعو مجلس الأمن، في جملة أمور، إلى ”إنشاء إدارة مؤقتة لكوسوفو ... لكفالة الظروف التي تهيئ لجميع سكان كوسوفو حياة سلمية وطبيعية“. وفي الفقرة ٩ (ج) يدعو المجلس أيضا إلى ”تهيئة بيئة آمنة في إطارها يمكن للاجئين والمشردين أن يعودوا إلى ديارهم بأمان“. وقد بذلت جهود في هذا الصدد، وعاد بالفعل بعض اللاجئين

والمشردين. ولكن لم يعد سوى ١,٩ في المائة من الصرب عودة نهائية، في حين ظل ٢٠٠ ٠٠٠ منهم بعيدين عن ديارهم لمدة ٢٠ سنة طويلة، ومن غير المحتمل أن يعودوا إلى ديارهم في أي وقت قريب. ونحن جميعا نعرف سبب ذلك. ما الذي يمكن أن يتوقعوه إذا كانوا يقابلون عاما بعد عام بهجمات منظمة بالعصي والحجارة حتى عندما يأتون للترحم على أرواح موتاهم في الأيام المسيحية المقدسة؟

إن قائمة انتهاكات حقوق الإنسان في كوسوفو وميتوهيا طويلة ومستمرة، ولا يمكننا سردها كلها. فهي ليست موضوع مداولاتنا اليوم، ولكن وفقا لوزارة خارجية الولايات المتحدة، في تقريرها لعام ٢٠١٨ عن حقوق الإنسان في كوسوفو،

> ”استمرت الحوادث الأمنية ضد صرب كوسوفو ... وفي الأشهر السبعة الأولى من العام، كانت هناك أكثر من ١٠٠ حادثة تتعلق بالسرقات والاقتحامات والمضايقات اللفظية، ولحقت أضرار بممتلكات صرب كوسوفو وبالكنيسة الأرثوذكسية الصربية.... واجهت الأقليات العرقية... مستويات متفاوتة من التمييز المؤسسي والمجتمعي في ميادين العمل، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، واستخدام اللغة، وحرية التنقل، وحق المشردين في العودة إلى ديارهم، وغير ذلك من الحقوق الأساسية“.

أما الحقيقة القاسية فهي أنه بعد مرور ٢٠ عاما، تكاد كوسوفو وميتوهيا المتعددتا الأعراق أن تكونا أحاديتي العرق. واسمحوا لي مرة أخرى أن استرعي انتباه المجلس إلى بعض الحقائق. بينما كان الصرب قبل عام ١٩٩٩ يعيشون في ٤٢٧ بلدا وقرية، أصبحوا الآن يعيشون في ١١٦ بلدا وقرية فقط. وبعبارة أخرى، في السنوات العشرين الماضية، تم تطهير ٣١١ مستوطنة كان يسكنها الصرب في السابق، أي أنها أصبحت ألبانية حصرا. إن لم يكن ذلك تطهيرا عرقيا، فماذا يُسمى؟ إنه دليل صارخ على زيف الإبادة الجماعية المزعومة ضد الألبانيين. في النهاية، يعيش اليوم عدد من الألبانيين في كوسوفو وميتوهيا أكثر مما كان عليه الحال قبل عام ١٩٩٩، بينما طُرد أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ صربي، وتم تطهير ٣١١ من مستوطناتهم تطهيرا عرقيا. تلك هي الأرقام الرسمية المستقاة من تعداد كوسوفو. ولتوضيح وجهة نظري، أذكر مثالين آخرين، كان هناك أكثر من ٤٠ ٠٠٠ صربي يعيشون في بريشتينا في عام ١٩٩٩. أما اليوم فيعيش فيها أقل من ١٠٠ شخص. وفي عام ١٩٩٩، كان هناك أكثر من ١٠ ٠٠٠ صربي يعيشون في بريزرن، والتي كانت العاصمة الصربية في عهد القيصر دوشان في القرن الرابع عشر، وهي المدينة التي ولدت فيها، بالمصادفة، ولكن لم يتبقَ فيها اليوم سوى ٣٣ شخصا. وللأسف الشديد بالنسبة للصرب، تلك هي الأرقام الدقيقة.

تدعو الفقرتان ١١ (ط) و ١٤ من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) إلى ”حفظ القانون والنظام المدنيين“ وإلى أن ”تتعاون جميع الأطراف المعنية... مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة“. ونعتقد حقا أنه ينبغي تقديم جميع مرتكبي الجرائم إلى العدالة، وقد امتثلنا لالتزاماتنا. بيد أن نتائج المحكمة تركت الكثير مما يلزم القيام به. وقد استخدمت القوة الكاملة للعدالة الدولية في محاولة لمقاضاة الصرب، ودفعوا الثمن، على الصعيدين الشخصي والسياسي، في حين أُفرج بسرعة عن العدد القليل من الأشخاص الذين حوكموا وصدرت أحكام بحقهم في الجانب الآخر، وبعضهم يتربع اليوم على مقاعد السلطة في بريشتينا. وفي بيان صدر مؤخرا، أعرب فيليب كونيت، سفير الولايات المتحدة في بريشتينا، عن قلقه العميق إزاء تعيين أفراد غير مؤهلين في مناصب عليا في حكومة كوسوفو، بمن فيهم أشخاص مدانون بارتكاب جرائم حرب، ومتهمون بارتكاب جرائم خطيرة أو يشتبه في ضلوعهم بانتهاكات تتعلق بالتعسف الشديد باستخدام السلطة.

ما زلنا نأمل في إمكانية تحقيق العدالة. وقد بدأت الدوائر المتخصصة ومكتب المدعي العام المتخصص أعمالها مؤخرا، وكانت لديها مجموعة كبيرة من القضايا. ومن بين الذين يجري التحقيق معهم، المشتبه في ارتكابهم جرائم بشعة، بما في ذلك اختطاف وقتل الصرب، فضلا عن الألبان الذين يعتبرونهم غير مواليين، من أجل نزع أعضائهم. وهناك أدلة وافرة على ذلك في تقرير مارتي. ونريد أن نطمئن بأنهم سيقدمون إلى العدالة، على الرغم من انقضاء الوقت، وإتلاف الأدلة، وتخويف الشهود وأسرهم، وحتى القتل المخزن للشهود المحميين.

ينص القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) على أن الوجود العسكري الدولي يوفر الأمن لجميع سكان كوسوفو وميتوهيا. ومع ذلك، في كانون الأول/ديسمبر الماضي، انتهكته بريشتينا مرة أخرى باتخاذ قرار من جانب واحد بإنشاء وزارة للدفاع وبدء عملية تحويل قوة أمن كوسوفو إلى جيش كوسوفو، على الرغم من تحذيرات الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، في مناورة خطيرة تهدد الأمن في كوسوفو وخارجها، وتزيد من تفاقم حالة الصرب وآخرين من غير ألبان كوسوفو وميتوهيا. وقد اتخذت بريشتينا خطوات مماثلة في الماضي، ومن المؤسف أن بعض أعضاء المجتمع الدولي لم يدينوا تلك الخطوات إدانة كافية. ويبدو أن تلك الخطوات أوجدت تصورا في بريشتينا مفاده أنه يمكنها أن تتخذ هذه الإجراءات الانفرادية بموافقة ضمنية في بعض الدوائر. ولهذا السبب بالتحديد تنبغي إدانة هذه الأعمال الانفرادية بشكل لا لبس فيه. ويجب على قوة كوسوفو أن تعمل بشكل وقائي وأن تصد أي محاولة من جانب قوات كوسوفو لتهديد السلم والأمن المدنيين، الأمر الذي ينطوي على إمكانية زعزعة الاستقرار.

من منبر هذا الجهاز الرئيسي في منظمتنا العالمية، أود أن أحذر المجلس بأنه وفقا لما لدينا من معلومات، فإن السلطات في بريشتينا تخطط لشن هجوم على شمال كوسوفو وميتوهيا. وعلى الجميع هنا أن يحيطوا علما بذلك ويوقفوا آلة بريشتينا الحربية قبل أن تسبب المزيد من إراقة الدماء. وأود أيضا أن أذكر المجلس بأن مهمة قوة كوسوفو هي الحفاظ على السلام والأمن للجميع، بمن فيهم الصرب في كوسوفو وميتوهيا. وأود أن أسأل المجلس إن كان سيفعل ذلك أم لا، لأنني واثق من أنه يمكنه ذلك. إن هذا تحذير جاد جدا.

ومن الواضح أنه بسبب عدم تنفيذ بريشتينا للقرار، والانتهاكات الصريحة له، يعد استمرار ولاية بعثة الأمم المتحدة بالغ الأهمية بالنسبة لمصير الكثيرين في كوسوفو وميتوهيا. إن صربيا تؤمن إيمانا راسخا بأنه يجب أن تظل البعثة منخرطة بشكل كامل في جميع المسائل ذات الصلة بالتنفيذ المتسق لأهدافها وغاياتها، دون انتقاص لنطاقها أو تغيير لولايتها. إن أي شيء آخر من شأنه أن يبعث برسالة للصرب المقيمين في كوسوفو وميتوهيا بأنه لن يكون بوسعهم البقاء في أراضي أجدادهم؛ وللذين شردوا بأن عودتهم ليست موضع ترحيب، وهي الرسالة التي تتلاءم مع نوايا وأهداف بريشتينا. وإذا سمح بذلك فسيكون بمثابة اعتراف من المجتمع الدولي، والأمم المتحدة ومجلس الأمن بأنهم عاجزون ولا يملكون الوسائل اللازمة لتنفيذ القرارات التي اتخذوها للحفاظ على السلام وتهيئة بيئة مواتية للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. ونأمل، كما نعتقد أن الأمر ليس كذلك، وأن بعثة الأمم المتحدة ستظل في كوسوفو وميتوهيا بكامل قدرتها.

لقد فعلت صربيا كل ما في وسعها من أجل تطبيع الحالة في كوسوفو وميتوهيا، ونعتقد اعتقادا راسخا أن المفاوضات هي السبيل الوحيد للمضي قدما من أجل معالجة جميع المسائل المعلقة. بيد أنه، إذا كنا نحن وحدنا الذين عليهم الالتزام بالحوار أو بنهج بناء للتوصل إلى حل توفيقي لمسألة كوسوفو وميتوهيا، فإن ذلك لا يكفي لتهيئة السبيل لاستمرار المفاوضات في الوقت الراهن. وكما قلت، ليس لدينا أي شريك لحوار جاد ومسؤول، ومع ذلك يُدعى كلا الجانبين، بلغراد وبريشتينا، إلى

استئناف المفاوضات. ومعني ذلك أن الجانبين مسؤولان عن الجمود في المفاوضات على الرغم من أن المسؤولية تقع على بريشتينا وحدها. فكيف يمكننا التفاوض إذا كان الجانب الآخر يقوم بكل ما في وسعه لوضع عقبات جديدة عوضا عن إزالة العقبات الموجودة؟

ففي تشرين الثاني/نوفمبر، وفي غمرة إحباط كوسوفو جراء عدم قبولها عضوا في الإنتربول، وإلغاء ١٣ بلدا الاعتراف باستقلالها المعلن من جانب واحد، فرضت بريشتينا تعريفات جمركية بنسبة ١٠٠ في المائة على السلع القادمة من وسط صربيا، ومن البوسنة والهرسك، وهي خطوة لم يسبق لها مثيل في أي مكان في العالم. وبعد ستة أشهر، وفي مواجهة التنديد من جانب ما يقرب من جميع الجهات الفاعلة الدولية، والدعوات إلى العدول عن ذلك القرار الطائش لا تجد بريشتينا ميلا للقيام بذلك. إنها ليست رافضة فحسب لتلك الدعوات بل تضيف إليها استفزازات وأفعال انفرادية لا يمكن إلا أن تؤدي بنا إلى الاستنتاج بأنها بصدد اتخاذ خطوات منتظمة لجعل الحوار أمرا مستحيلا. وإلا فكيف لنا أن نفهم اعتمادها في آذار/مارس لما يسمى منبر الحوار، مما يؤكد أن هدف الحوار ونتيجته الوحيدة اعتراف صربيا باستقلال كوسوفو؟

وفيما يتعلق بالاحتجاجات المفتوحة من جانب بريشتينا وبعض أعضاء مجلس الأمن إزاء ١٣ من البلدان التي ألغت الاعتراف بكوسوفو، واتهاماتهم بأن أنشطة صربيا تقوض الحوار، أود أن أذكر المجلس بأن ٢٣ بلدا اعترفت بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد، منذ بدء حوار بروكسل، عقب التعبئة المكثفة لكسب التأييد من جانب بريشتينا والضغط الذي مارسه بعض أعضاء مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن غنت كاكاي وزير أوروبا والشؤون الخارجية في ألبانيا، المولود في كوسوفو وميتوهيا، قال إن ألبانيا أنشأت فريقا خاصا للضغط من أجل المزيد من الاعترافات بكوسوفو وحصولها على عضوية المنظمات الدولية.

إني لم أبرح أشارك في جلسات المجلس لمدة سبع سنوات حتى الآن، وفي غضون ذلك، حث بعض أعضاء المجلس بصوت عال أمامي، جميع البلدان على الاعتراف بكوسوفو، والتصويت لصالح قبولها في الإنتربول واليونسكو وغيرهما من المنظمات الدولية. لماذا يكون لهم الحق في تقديم هذه الطلبات، ولا يكون لنا ذلك؟ ولماذا تزعج هذه المسألة بريشتينا وتيرانا وبعض أعضاء المجلس بينما لا يعني الظلم الذي حدث لصربيا شيئا؟ يبدو أن المجلس يعتبر ذلك أمرا طبيعيا. إن بريشتينا تجول شاكية بأن صربيا حالت دون انضمامها إلى الإنتربول، لكن الحقيقة هي أن ٧٥ فقط من بين ١٩٤ عضوا من أعضاء الجمعية العامة للإنتربول المعقودة في دبي العام الماضي، صوتوا لصالح قبول كوسوفو. ماذا حدث لـ ١١٦ بلدا ادعت بريشتينا أنها حظيت باعترافها؟ إن بعض أعضاء المجلس يريدون لنا أن نعتقد أن صربيا الصغيرة هي من القوة بحيث يمكنها أن تؤثر على قرار الكثير من أعضاء المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

لقد اعتمدت السلطات في بريشتينا أيضا في الآونة الأخيرة قرارا بشأن الإبادة الجماعية المزعومة من جانب صربيا في كوسوفو. إن هذه التدابير هي بمثابة تلاعب بالقانون الدولي. وهي تزيد من التوترات بين المجتمعات المحلية، ولا تسهم في تهيئة مناخ موات للمصالحة أو الحوار. إن الفضيحة المتعلقة بادعاءات فلورا بروفينا، عضو برلمان كوسوفو مفيدة جدا أيضا في هذا السياق. لقد حكم عليها في صربيا لاعتزامها ارتكاب عمل إرهابي، ولكن في بادرة من حسن النية من جانب بلدي، عُفي عنها في عام ٢٠٠١. وأظهرت لوسائط الإعلام صورة لما يسمى جمعية كوسوفو كدليل على اغتصاب مزعوم لامرأة ألبانية من جانب القوات الصربية، وقالت إن تلك المرأة، وهويتها معروفة، لا تزال تعيش في كوسوفو. وبعد تحقيق، لا من جانب بلغراد؛

ولكن من جانب مكتب الادعاء المتخصص في كوسوفو، إلى جانب تحليل من جانب خبراء وكالة الطب الشرعي في كوسوفو، واستنادا إلى أدلة أخرى، ثبت أن الصورة كانت مزورة. وأفادت وسائط الإعلام في بريشتينا أن الصورة لا علاقة لها بكوسوفو، بل مصدرها العراق وجرى تنزيلها من الإنترنت. هل هناك حقا من يعتقد أنه يمكن تحقيق العدالة للضحايا والناجين من خلال إساءة استخدام المأساة بذلك الشكل الفج، وبتقديم أدلة زائفة؟ إن العمل الفظ الذي قامت به السيدة بروفينا جريمة شنعاء ضد الضحايا وأسرهن. وكان سفير الولايات المتحدة في بريشتينا صريحا عندما قال إن على زعماء كوسوفو أن يساعدوا على شفاء الضحايا، لا على استغلالهن لتحقيق مكاسب سياسية.

وبقدر ما يتعلق الأمر بهذه المسألة الحساسة، أود أن يفهم الجميع أن صربيا تدين كل فعل من أفعال العنف الجنسي في حالات النزاع، وتدعو إلى تحقيق العدالة لجميع الضحايا. ولتحقيق ذلك نحتاج إلى نهج عقلاني توثيقي دون تسييس، وهذا شرط مسبق لحماية حقوق كل فرد من الضحايا. وأود أن أكرر أن عدد الضحايا لا يقلل من الأثر المروع لهذا الشكل من أشكال العنف على كل فرد. بيد أن التلاعب بالأرقام لا يخدم العدالة ويؤدي إلى التسييس ويبطئ عملية المصالحة. واستنادا إلى البيانات المقدمة من اللجنة المسؤولة عن التحقق والاعتراف بمركز الناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، فإن تقرير الأمين العام (S/2019/461) يشير إلى تقديم ٩٨٢ طلبا قبل منها ٣٠٨ طلبا. بيد أن ممثلي بريشتينا يواصلون الحديث عن اغتصاب ٠٠٠ ٢٠ ألبانية كما لو أنه لم تكن هناك ضحايا صربيات للعنف الجنسي. وفي هذا الصدد، أدين فاتمير ليماي، من بين آخرين، استنادا إلى شهادة الإخوة مزريكو، وهم شهود ألبان، ومتواطئون معه في الجريمة. وأود أن أشير، إذا سمحتم، أنه وفقا لقرار الحكومة وبرلمان كوسوفو يرأس فاتمير ليماي فريق تفاوض بريشتينا في الحوار مع بلغراد.

وكما قلت في بياني إلى المجلس في شباط/فبراير (انظر S/PV.8459)، فإنني لست هنا بصدد منافسة خطابية. أنا هنا للمساعدة في إحلال السلام الدائم والأوضاع الطبيعية لشعب كوسوفو وميتوهيا. ويجب ألا نخذلهم. لا بد لنا من مواصلة الحوار والتوصل إلى حلول توفيقية. إن منازعاتنا لن تحقق الحياة الأفضل والرخاء لأي من الصرب أو الألبان في كوسوفو وميتوهيا. وهي لن توفر الأمن للصرب، أو تمكنهم من العودة إلى ديارهم، واستعادة ممتلكاتهم، ومنع الاعتداء البدني عليهم، أو تسمح لهم بالعيش في سلام وكرامة. يجب أن نتسلح بالجرأة والقوة، وأن نتيح الشمول للجميع. ويجب أن نتأكد من أن ما يتقرر في المجلس يحظى بالاحترام وينعكس على أرض الواقع، لأنه يتعلق بحالة الكثيرين، ويدل على هويتنا. ويجب ألا يُسمح بأن يفتر هذا الموضوع أو أن تطغى عليه مشكلة سياسية حادة أخرى تواجه المجتمع الدولي لأنه، خلافا لتأكيدات بريشتينا، لم يتم بعد حل أي شيء فيما تعلق بمسألة كوسوفو.

ولذلك، أدعو بريشتينا مرة أخرى إلى إلغاء التعريفات الجمركية الطائشة والعودة إلى الحوار، الذي يمثل الخيار الوحيد للشعبين الصربي والألباني. وصربيا على استعداد للتوصل إلى حل دائم عن طريق المفاوضات.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيدة تشيتاكو.

السيدة تشيتاكو (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل ٢٠ عاما، في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وفي نفس هذه القاعة، صوّت أسلاف الممثلين الحاليين والذين كانوا يجلسون حول نفس هذه الطاولة، مؤيدين للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وأنشأوا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (انظر S/PV.4011). ولن ينسى شعب كوسوفو أبدا أن المجلس وقف في ذلك اليوم مدافعا عن البشرية. ولن ننسى أن قوات الحلفاء هي من أوقفت أعمال التطهير العرقي والوحشية التي كانت القوات الصربية ترتكبها ضد المدنيين الأبرياء في كوسوفو. وقد قُتل أكثر من ٠٠٠

١٠ شخص بريء، واغتُصبت قرابة ٢٠ ٠٠٠ امرأة، ولا يزال الآلاف في عداد المفقودين. ولن ننسى أبدا أنه عندما عاد أكثر من مليون لاجئ إلى منازلهم ليجدوها رمادا، وقف موظفو الأمم المتحدة إلى جانبنا وساعدونا على إعادة بناء بيوتنا وحياتنا.

إن جراح الحرب لا تلتئم بسهولة ولا تختفي أبدا في الواقع. ولكن للحرية فائدة في تحقيق التعافي – إذ أعدنا البناء ببطء شديد، ولكن بخطى أكيدة. وقد التمسنا القوة من بعضنا بعضا وكان لدينا أمل بأننا لسنا وحدنا في محنتنا. واليوم وفي كل يوم، نتذكر سيرجيو فييرا دي ميلو، أول ممثل خاص للأمين العام في كوسوفو، وجميع النساء والرجال الذين خدموا في كوسوفو خلال العقدين الماضيين.

لقد أُنجز الكثير في كوسوفو خلال السنوات العشرين الماضية وهناك الكثير الذي يمكن للأمم المتحدة أن تفخر به. ولربما كانت المهمة مضنية وغير مبهرة، ولكن لا يمكن المبالغة في التأكيد على إسهام المنظمة. فقد ساعدت الأمم المتحدة في بناء أحدث ديمقراطية في أوروبا وأخذت بيدنا عبر العديد من المراحل الانتقالية. وعلى الرغم من أن التحديات لم تكن قليلة أو صغيرة النطاق، وقفت المنظمة إلى جانبنا عندما كان ذلك الأمر في غاية الأهمية. وخلال ما شهدناه من تجارب بحلوها ومُرها، كانت الأمم المتحدة هي بر الأمان بالنسبة لنا. ومن المناسب تماما أن نقول إن المبعوث الخاص للأمين العام، الرئيس الحكيم مارتي أهتيساري، هو من اقترح، بعد سنوات من المفاوضات، أن تعلن كوسوفو استقلالها. وكما أكدت محكمة العدل الدولية – وأود أن أضيف، بناء على طلب صربيا – فقد كانت كوسوفو على حق حين أعلنت استقلالها ولم تنتهك أيا من القوانين الدولية بقيامها بذلك.

وأود أن أتكلم بوضوح بشأن النقطة التالية: إن استقلال كوسوفو ليس نتاج حركة انفصالية. وكما يدرك الأعضاء تمام الإدراك، فإن استقلال كوسوفو هو نتيجة لإنهاء الاستعمار. بيد أن الحالة في كوسوفو في عام ٢٠١٩ تختلف اختلافا كليا عما كانت عليه قبل ٢٠ عاما عندما أُنشئت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للمرة الأولى. فلم تعد كوسوفو تشهد أزمة. وقطع بلدنا أشواطا هائلة وأصبح أكثر اندماجا في المجتمع الدولي. ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، التي تعزز، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، الأمن والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة.

ولئن كنا نشعر بالامتنان لبعثة الأمم المتحدة على الدور الحيوي الذي قامت به في العقد الأول من تحريرنا، فإننا ببساطة لا نرى أي سبب لاستمرار وجودها في جمهوريتنا المزدهرة. فبعثة الأمم المتحدة ليست بعثة إدارية لأن كوسوفو تدير نفسها. وبعثة الأمم المتحدة ليست بعثة لحفظ السلام لأن آليات إنفاذ القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو تكفلان سلامة شعبنا وأمنه. فهل يمكن لأي شخص في هذه القاعة أن يقول لي بكل أمانة: ما هي مهمة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بالضبط اليوم؟ وفي ظل كثرة المشاكل التي يعاني منها الناس في جميع أنحاء العالم في هذه اللحظة، أنا على يقين من أن الموارد التي تخصصها هذه المنظمة لكوسوفو يمكن استخدامها على نحو أفضل بكثير في أماكن أخرى.

وبينما نفكر في التقدم الذي أحرزته كوسوفو خلال العقدين الماضيين، هناك عنصر بعينه أود أن أسلط الضوء عليه وهو شرطة كوسوفو. إن شرطة كوسوفو منظمة تعمل وفقا لأعلى معايير الاحتراف والنزاهة. وقد برهنت منذ إنشائها على أنها شريك ذو مصداقية في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب من خلال التعاون مع الآليات الدولية لإنفاذ القانون للحد من المخططات الخطيرة. وفي ٢٨ أيار/مايو، نفذت شرطة كوسوفو بنجاح عملية واسعة النطاق كانت ترمي إلى التصدي للجريمة المنظمة في العديد من البلديات في

جمهورية كوسوفو. وجاءت تلك العملية عقب تحقيق دام شهرا وبدأ في نيسان/أبريل ٢٠١٨، وشمل العديد من الجماعات الإجرامية الضالعة في إساءة استخدام المنصب الرسمي والتهريب والرشوة والتجارة غير المشروعة.

واستنادا إلى الأدلة التي جمعها مكتب الادعاء المتخصص في جمهورية كوسوفو في إطار ذلك التحقيق، وافقت المحكمة الابتدائية في بريشتينا على طلب لاقتحام مجموعة من المباني التي يستخدمها الأفراد المشتبه بهم. وكانت المباني المستهدفة في مناطق زوبين بوتوك وليبوسافيتش وفوشتري وفي مدينة ميتروفيتسا وفي سكندراي ودريناس. ووفقا لإذن المحكمة، وتحت إشراف مكتب الادعاء المتخصص، داهمت شرطة كوسوفو ١٢ مبنى وألقت القبض على ١٩ موظفا في شرطة كوسوفو وتسعة مدنيين صادر بحقهم أوامر قبض لم تُنفذ. وجميع المشتبه بهم الذين تم إلقاء القبض عليهم هم من مواطني كوسوفو: ١١ من صرب كوسوفو وأربعة من ألبان كوسوفو وأربعة من بوسنيي كوسوفو. وتتألف المجموعة من قائد مركز للشرطة وثلاثة رقباء وسبعة من ضباط الشرطة. ومنذ ذلك الحين، تم إيقافهم جميعا عن العمل.

ولم تواجه شرطة كوسوفو أي مقاومة خلال تنفيذ خطة عملها في مختلف البلديات، مع استثناء رئيسي واحد. إذ إنه في زوبين بوتوك، جوبه ضباط الشرطة بمقاومة مسلحة وإطلاق نار وواجهوا عراقيل بسبب حواجز كبيرة أقامتها العصابات العنيفة. وخلال تلك المرحلة من العمل، ألقى رجال شرطة كوسوفو القبض على سبعة مدنيين كانوا منخرطين بنشاط في إقامة حواجز وفي إعاقة العملية.

وكان من بينهم دبلوماسي لدى الأمم المتحدة يحمل الجنسية الروسية اسمه ميخائيل كراسنوشينكوف. وقد استخدم السيد كراسنوشينكوف مركبة رسمية تابعة للأمم المتحدة تحمل لوحة ترخيص تابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لإقامة حاجز لأجل غاية وحيدة هي منع شرطة كوسوفو من الاضطلاع بمهامها. وقد عثرت شرطة كوسوفو على أدلة تشير إلى أن السيد كراسنوشينكوف استخدم مركبة تابعة للأمم المتحدة لنقل منشار إلى مكان وقوع هذه الأحداث. واستخدم هذا المنشار في قطع أشجار ألقيت على الطريق السريع لمنع مرور شرطة كوسوفو إلى زوبين بوتوك. ووضع السيد كراسنوشينكوف المركبة التابعة للأمم المتحدة أمام الأشجار لتقوية الحواجز.

وقد أشار إلى أنه فهم طلب شرطة كوسوفو إليه بمغادرة المكان. ولكنه رفض التعاون أو تقديم إثبات هوية. وبعد رفض السيد كراسنوشينكوف المتكرر للامتثال لمطالب الشرطة ومحاولاته المستمرة لإعاقة حركتهم، قامت شرطة كوسوفو باحتجازه. واصطُحب السيد كراسنوشينكوف بعد ذلك إلى مركز الشرطة حيث وضع قيد الاحتجاز وحصل على الرعاية الطبية قبل نقله إلى مرفق طبي. ولدي هنا تقرير من المستشفى في ميتروفيتسا حيث تلقى العلاج، يظهر أنه لم يعان من أي شيء خطير – وليس كما سمعنا هنا اليوم. وفي خلال الأيام اللاحقة، قررت سلطات كوسوفو منع السيد كراسنوشينكوف من دخول البلد في المستقبل. وبناء على طلبه، أفرج عن السيد كراسنوشينكوف ونُقل إلى بلغراد.

وقد أكد الوجود العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو – المعروف بقوة كوسوفو – أن تلك الغارات كانت جزءا من عملية نفذتها شرطة كوسوفو حصرا، وأن جميع السلطات المعنية أبلغت بذلك. وقد أصيب ثلاثة ضباط من شرطة كوسوفو أثناء إزالتهم للحواجز المستخدمة في عرقلة هذه العملية. وعلى الرغم من العقبات، تمكن الضباط من استكمال مهمتهم.

ولا بد لي أن أعترف أننا في كوسوفو، في ضوء هذه الأحداث، نشعر بالجزع إزاء البيانات اللامتناهية التي أدلي بها في بلغراد وفي بعض العواصم في مختلف أنحاء العالم فيما يتعلق

بهذه العملية الناجحة للغاية – عملية كان الغرض الوحيد منها مكافحة الجريمة المرتكبة في تنسيق ملحوظ بين الأعراق، على الرغم من الجهود الرامية إلى تصويرها على أنها عملية ذات دوافع عرقية. وكان المقصد الوحيد للشرطة هو كفالة سلامة وأمن أبناء شعب كوسوفو وحمايتهم من العصابات والجماعات الإجرامية التي تجعل الحياة اليومية في بلدنا في غاية الصعوبة.

وقد استضافت كوسوفو عددا لا حصر له من الدبلوماسيين التابعين للأمم المتحدة خلال العقدين الماضيين. إنهم أصدقاؤنا ومرشدونا وعائلتنا. ولم يتعرض أي من موظفي بعثة الأمم المتحدة للأذى أبدا في كوسوفو. ولم يتعرضوا لأي تهديدات أو اعتداءات أو عنف من أي نوع. وعليه، فإن سماع الادعاءات بأن شرطة كوسوفو أو حكومتها استهدفت عمدا موظفي الأمم المتحدة في كوسوفو أمر من الصعب أن يصدقه الذين يعيشون منا في كوسوفو. لقد عرقل السيد كراسنوشينكوف إنفاذ القانون في كوسوفو بمحض إرادته، أو سأقولها صراحة، لقد جعل من نفسه عن طيب خاطر درعا لعصابات إجرامية تحاول إعاقة عملية جارية للشرطة. وعلاوة على ذلك، فقد تلقى موظفو البعثة في البلديات الشمالية تحذيرا بالعمل من المنزل في ذلك اليوم.

إن هذه الحادثة حادثة غير مسبوقة. ولا علاقة لها بولاية السيد كراسنوشينكوف أو ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وأود أن أعرف ما الذي سيحدث إذا حاول أي منا – نحن السفراء المعتمدون والدبلوماسيون لدى الأمم المتحدة على حد سواء بما نتمتع به من حصانة دبلوماسية كاملة – منع عملية شرطة جارية هنا في نيويورك أو في موسكو أو في برلين أو في أي مكان آخر. إن حكومة كوسوفو ووكالاتها تمتثل امتثال تاما لجميع التشريعات الدولية التي تنظم وضع الدبلوماسيين المتمركزين في أراضينا وتتقيد بجميع المعايير القائمة فيما يتعلق باحترام امتيازات الموظفين الدبلوماسيين. غير أننا نرى أنه من المستغرب أن يجد موظفا مدنيا دوليا تابعا للأمم المتحدة ممن تلقوا تدريبا أمنيا متقدما في الميدان – وهو تدريب إلزامي يتلقاه كل من يُنشر من موظفي الأمم المتحدة – نفسه فجأة يعيق إحدى الطرق المحلية في كوسوفو مستخدما مركبة رسمية تابعة للأمم المتحدة. هل نفهم من ذلك أن ولاية الأمم المتحدة في كوسوفو اتسع نطاقها لتشمل المشاركة النشطة في عرقلة إنفاذ القانون المحلي ومنعه من الوفاء بولاياته الدستورية؟

لقد عرض للخطر أحد أفراد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو حياة أفراد الشرطة لدينا. وبالنظر إلى طبيعة هذا الحادث المؤسفة، تطالب مؤسسات جمهورية كوسوفو الأمم المتحدة بالتحقيق في هذا السلوك الخطير وغير المسبوق. ويبدو لنا، استنادا إلى البيانات التي استمعنا إليها هنا اليوم، أن النظام العام يزعج السلطات في بلغراد. وما ترغب فيه هو أن يسود الخوف والفوضى. فتأجيج نيران الحرب هو وسيلتها المفضلة لتضليل مواطنينا وإحكام السيطرة عليهم. ولقد شهدنا ذلك بكل صنوفه: بدءا من تشويه السمعة وصولا إلى محاولات الاغتيال الفعلية. وأود أن أذكر مجلس الأمن بأن المشتبه به الرئيسي في اغتيال السيد أوليفر إيفانوفيتش وجد ملاذا آمنا في صربيان دونها غيرها من جميع الأماكن.

وقد استمعنا أيضا إلى إشارات المجلس إلى مسألة الحوار. إن كوسوفو ترغب في التحاور، ولكننا لا نريد عملية مشروطة. وصربيا هي من تضع شروطا لبدء الحوار مع كوسوفو. وقد سمعنا أيضا أن كوسوفو لا تنفذ الاتفاقات. لقد نفذت كوسوفو كل الاتفاقات. والسبب الوحيد في عدم تنفيذ اتفاق الرابطة هو أن الصرب المحليين في كوسوفو، الذين من المفترض أن يكونوا جزءا من الفريق العامل الذي يقوم بصياغة النظام الأساسي للرابطة، يجري التحكم فيهم من قبل بلغراد وقد أشير عليهم بأن ينأوا بأنفسهم عن مؤسسات كوسوفو. ولن أذكر حتى

عدم تنفيذ الاتفاق بشأن الطاقة، والشهادات المدرسية، من بين أمور أخرى.

فليس هناك سوى حكومة واحدة تمارس الضغط على الصرب المحليين في كوسوفو، وتلك هي الحكومة التي تتخذ من بلغراد مقرا لها. وخلال الأشهر القليلة الماضية فقط شهدنا احتجاز الحكومة الصربية لأحد أعضاء برلمان كوسوفو ولنائب وزير ولمسؤول في حكومة كوسوفو من الإثنية الصربية. وقد كانت جريمتهم الوحيدة هي أنهم تجرأوا وعبروا عن رأيهم وتصرفوا بمحض إرادتهم.

إن مزيج عقليات العصور الوسطى والأعمال الدعائية الحديثة الذي اعتمدته الحكومة الصربية وأجهزة الدولة خطر يهدد السلام. ولا يسعني إلا أن أقر بحملتهم الجارية لإذلال شعب كوسوفو، لتصويرنا بأننا أدنى مكانة بطبيعتنا وأقل من البشر وأشبه بالهمجيين. وعلى خساسة ذلك الأمر فإنه، للأسف، ليس بالجديد بالنسبة لي. فقد حدث ذلك في الثمانينات والتسعينات، وتلك أيام أتذكرها جيدا. ولكنه حدث كذلك على مدى قرون.

ففي عام ١٩١٣، وصف رئيس الوزراء الصربي الأسبق، فلادان دورديفيتش، الألبان بأنهم حيوانات متعطشة للدماء يتسمون بجهل لا يمكن تصوره بحيث لا يمكنهم التمييز بين السكر والثلج. وقال يبدو أنه كان من بين الألبان بشر بأذناب حتى القرن التاسع عشر. وها نحن هنا، بعد مرور أكثر من قرن، نستمع إلى مسؤولين صرب يقذفون بالكراهية ويواصلون ذات الادعاءات العنصرية التي لا أساس لها، ساعين إلى إعادة كتابة التاريخ.

اسمحوا لي أن استطرد قليلا. عندما أدينت فلورا بروفينا، عضو برلمان كوسوفو المتوفية الآن، بالإجماع في كوسوفو. كنت أنا أحد الجهات التي أدانتها. ولكن، خلافا لما يحدث في صربيا، فإن وسائط الإعلام لدينا ونظامنا القضائي لا يصبحوا متواطئين في الحياة السياسية. إن من أعلن أن الصورة كانت زائفة هو وسائط إعلامنا وجهازنا القضائي، ولكن هذا لا ينتقص من الحقيقة. إن مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها، وهو وكالة صحية أمريكية، هو الذي أجرى دراسة استقصائية، وخلص إلى عدد النساء اللاتي تعرضن للاغتصاب في كوسوفو. ولم يكن ذلك الرقم من عندي. قبل بضعة أشهر فقط، امتلك رئيس صربيا الجرأة، هنا في هذه القاعة، لتوجيه نداء إلى المجلس بأن تتولى جهة ما ترويض أولئك الناس (انظر S/PV.8427). لقد قال روضوهم؛ روضوهم. وفي الشهر الماضي، صرح رئيس وزراء صربيا علنا، مشيرا إلى شعب كوسوفو، بأن هؤلاء الناس خرجوا، حرفيا، لتوهم من الغابة.

أود أن أسمعهم يكررون هذه العبارات غير المقبولة على سمع نساء ورجال كوسوفو الذين يجعلونا فخورين كل يوم بإنجازاتهم في الفنون والرياضة والابتكارات. دعهم يطلقون العنان لنقدهم اللاذع أمام أسر الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم من أجل حماية ذويهم من العدوان الصربي. ليكشفوا عن دوافعهم الحقيقية. دعهم يظهروا لنا خوفهم المعطِّل من ذخيرة الديمقراطية: الكلمات والأفكار – الكلمات المنطوقة في الخارج والأفكار التي تُثار في الداخل. فشعب كوسوفو لن يروض. لن يتم إخضاعنا ولن تحكمنا صربيا مرة أخرى أبدا.

ويحدونا الأمل في أن لا تخجل هذه القاعة ويتشتت ذهنها أمام التأكيدات الظافرة بالكراهية العرقية. إن جمهورية كوسوفو لن تتخلى بكل تأكيد عن سعيها إلى تحقيق السلام والعدالة. ومهما بدت الآفاق قاتمة، فإننا عازمون على الكفاح. سنكافح بقوة أفكارنا وشجاعة تصميمنا، لأن من المؤكد أن ذلك الهدف مهم بما فيه الكفاية ليستحق تفانينا.

وفي يوم ما ستضاهي مهنية مؤسساتنا سلامة وسائط الإعلام لدينا ونجاح فنانينا ورياضيينا وقوة نسائنا وقدرة مجتمعنا المدني على الصمود. في ذلك اليوم، سنكون قد أسسنا جمهورية

أفضل – جمهورية مستقلة وذات سيادة ومندمجة في المجتمع الدولي وفي سلام مع جيرانها، بمن فيهم صربيا.

إن الدعوة لا تزال قائمة. تعالوا وزوروا كوسوفو، ويمكن للمجلس أن يشهد بأم عينيه التقدم الذي جعله ممكنا. وكهدية إضافية، سيتمكن من رؤية الجبال الجميلة التي نفخر بأننا أتينا منها، لأنه كما يقول تعبير إرنست هيمنغواي الشهير: تسلق الجبال هي الرياضة الحقيقية؛ وكل شيء غيره لا يعدو أن يكون لعبة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، ووكيل الأمين العام، السيد فيريرا دي سيربا سواريس، على إحاطتيهما. وأرحب بمعالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، وأشكره على بيانه. وكذلك استمعت بعناية شديدة للبيان الذي أدلت به السيدة تشيتاكو.

يضع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أساسا قانونيا هاما لتسوية مسألة كوسوفو. إن موقفنا بشأن مسألة كوسوفو متسق وواضح. فنحن نؤمن بأنه في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ينبغي للأطراف المعنية التوصل إلى حل مقبول للطرفين عن طريق الحوار. نرى في ذلك أفضل سبيل لحل مسألة كوسوفو.

فالصين تحترم سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية. ونحن نتفهم شواغلها المشروعة فيما يتعلق بمسألة كوسوفو، ونثني على الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي لها. إن تحقيق تسوية الخلافات والمصالحة والتعايش السلمي في وئام فيما بين جميع الأعراق في كوسوفو يصب في المصلحة الأساسية للشعب من جميع الخلفيات العرقية ويلبي احتياجاته التنموية. ويحدونا الأمل في أن تضع جميع الأطراف المعنية رفاه شعوبها أولا وتمتنع عن أي خطاب أو عمل من شأنه أن يعقد أو يصعد الحالة وتهيء الظروف من أجل التوصل إلى حل مناسب لمسألة كوسوفو، من أجل الحفاظ بشكل مشترك على السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البلقان.

ونظرا للوضع الحالي للأمور، من المهم لمجلس الأمن أن يبقي قيد نظره مسألة كوسوفو وأن يشجع الطرفين على إجراء حوار حقيقي بغية تيسير التوصل إلى حل مناسب لمسألة كوسوفو. وتدعم الصين قيادة الممثل الخاص للأمين العام تانين في ضمان تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والتعاون البناء مع جميع الأطراف.

وفي الآونة الأخيرة، أُعيق أفراد البعثة عن أداء المهام المنوطة بهم. وتشعر الصين بقلق بالغ في هذا الصدد، وتعتبر هذه العرقلة أمرا غير مقبول على الإطلاق. ويجب احترام امتيازات وحصانات وسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة احتراما كاملا. وينبغي للأطراف المعنية أن تكفل الظروف اللازمة لقيام البعثة بتنفيذ ولايتها وفقا للقانون.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب جنوب أفريقيا بالعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بدعم من فريق الأمم المتحدة في كوسوفو والممثل الخاص للأمين العام، السيد ظاهر تانين، وكذلك الأمين العام، التي تؤدي جهودها دورا هاما نحو تهيئة بيئة مؤاتية للتوفيق والمصالحة والاستقرار في كوسوفو، على النحو المبين في أحدث تقرير للأمين العام، حتى ١٤ أيار/مايو (S/2019/461). نرحب أيضا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد دي سيربا سواريس، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة، والوضوح القانوني والآراء المقدمة بشأن اثنين من موظفي الأمم المتحدة في كوسوفو. ونحن ندعم رأيه القانوني غير المتحيز بشأن هذه المسألة. نود أيضا أن نرحب بمعالي السيد

داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، في هذه الجلسة وننوه بحضور ممثل كوسوفو.

ونود أن نؤكد من جديد أن وجود الأمم المتحدة في كوسوفو أمر بالغ الأهمية للتوصل إلى حل سلمي ومستدام وتشجيع التعاون بين جميع الأطراف وأصحاب المصلحة في هذه الحالة، التي استمرت لمدة ٢٠ عاما. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن الأسف والقلق إزاء التطورات في شمال كوسوفو في الأسبوع الماضي، بما في ذلك احتجاز اثنين من موظفي الأمم المتحدة على يد شرطة كوسوفو أثناء أداء مهامهما. ونتمنى الشفاء العاجل للموظفين الخاضعين للعلاج من جروحهما. ونؤكد مجددا أهمية أن يتمكن جميع موظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم من أداء عملهم في بيئة آمنة ووفقا للقانون الدولي.

وجنوب أفريقيا تشجع بلغراد وبريشتينا على مواصلة جهودهما لتطبيع العلاقات رغم التحديات التي تواجه إيجاد حل سياسي مستدام وسلمي. ونود أن نكرر التأكيد على أهمية استئناف محادثات السلام بين الأطراف بروح من التعاون والتراضي تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أدلي بثلاث نقاط موجزة فيما يتعلق بعملية السلام في كوسوفو في ضوء التحديات المستمرة لاستئناف المحادثات بين الطرفين.

أولا، إن تصعيد التوترات بين الطرفين والخلافات القائمة بينهما حول شروط مسبقة لاستئناف الحوار تؤدي إلى تقويض أي احتمالات ذات مغزى لنجاح الحوار والمصالحة. كما أن هذه العوامل تعمق الفجوة وتفاقم مشاعر الريبة فيما يتعلق بالإرادة السياسية للانخراط بحسن نية. وفي هذا الصدد، نحث جميع الأطراف على الامتناع عن الأعمال التي تزيد من إبطاء عملية السلام والسماح بتطبيع العلاقات بينهما.

ثانيا، تود جنوب أفريقيا أن تكرر المشاعر التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره فيما يتعلق بالتواصل المستمر مع جميع أصحاب المصلحة، مثل السلطات المعنية والمجتمع المدني والشركاء الثنائيين والدوليين. عملية السلام ينبغي ألا يقودها الزعماء السياسيون وحدهم، بل ينبغي أن تسترشد بالمجتمعات المحلية في صربيا وكوسوفو، حيث إن كلا الطرفين يمثلان مجموعة من الناس متنوعة في اللغة والثقافة والتراث والتاريخ. وسيكون لذلك دور هام في كفالة الدعم الفعال لجهود بناء السلام وبناء الثقة بين الطوائف في كوسوفو.

ويقودني ذلك إلى النقطة الثالثة والأخيرة. إن النزاع بين الأطراف يؤثر تأثيرا كبيرا على النساء والشباب. ونشارك الأمين العام في الترحيب بجهود الأمم المتحدة في بريشتينا، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي، للتأكيد على مشاركة المرأة في جميع مستويات العمليات السياسية وعمليات صنع القرار خلال اليوم العالمي المفتوح المعني بالمرأة والسلام والأمن. وكما أوضحت السيدة أولريكا ريتشاردسون، منسق الأمم المتحدة للتنمية في كوسوفو، ”إن المساواة بين الجنسين ليست مجرد حق أساسي من حقوق الإنسان؛ بل هي أيضا أساس ضروري لعالم يسوده العدل والسلام.“

وفي رأينا المعتبر أيضا أن الاستجابات للتصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع يجب أن تشمل الناجين حتى يتمكنوا من تبادل تجاربهم والحلول الممكنة. وفي هذا الصدد، نرحب بالمشاركة النشطة للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في إيجاد حلول لمعالجة تحدياتهن القانونية والاجتماعية والمؤسسية، على النحو الوارد في بيان بريشتينا.

كما نرحب بدور الشباب، الذين تبين جهودهم أهمية عملية سلام شاملة. وبالتعاون مع الفريق القطري للأمم المتحدة في كوسوفو، حددت جمعية شباب كوسوفو السنوية الثالثة سبل تمكين القيادات الشبابية في جميع أنحاء كوسوفو. ويمكن لهذه المبادرات التي تشتد الحاجة إليها أن تسهم في إيجاد حلول طويلة الأمد من أجل السلام للجميع.

في الختام، نأمل أن تكون روح التراضي هي الأساس للتفاوض من أجل تسوية شاملة وعادلة تكون مقبولة للطرفين.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، يجب أن نضمن استخدام وقت المجلس وموارده بحكمة وحيث تكون الاحتياجات أكبر. وفي ضوء النقاش المفتوح في الأسبوع الماضي بشأن أساليب عمل مجلس الأمن (انظر S/PV.8539)، فإن الإسهاب الشديد في طرح المظالم التاريخية اليوم، والذي لا يجدي شيئا في تحريك الأمور إلى الأمام في كوسوفو، لم يؤكد سوى الحكمة من دعمنا القوي لتخفيض عدد جلسات المجلس بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ومع أن الأمم المتحدة لا يزال لها دور مفيد في كوسوفو، يمكن القيام بذلك من خلال فريق الأمم المتحدة القطري. والولايات المتحدة سترحب بمسار واضح للإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة، التي حققت ولايتها الأصلية، وانتقال أنشطتها إلى فريق قطري.

ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء التوترات المتزايدة بين بلغراد وبريشتينا. وينبغي أن تكون أولوية كلا الجانبين خفض التوترات وإزالة الحواجز والعودة إلى الحوار والتفاوض على الفور. وبالنسبة لكوسوفو، هذا يعني تعليق العمل بالرسوم الجمركية على الواردات الصربية. أما بالنسبة لصربيا، فهذا يعني تجنب الأعمال والتصريحات الاستفزازية ووقف حملتها ضد المكانة الدولية لكوسوفو – فهو جهد يتعارض مع التطبيع.

إن استقلال كوسوفو حقيقة واقعة. ويحتاج كل من الطرفين إلى التقدم على مساره الأوروبي، الأمر الذي يتطلب قيادة شجاعة ومرونة. والذكرى السنوية العشرين لانتهاء النزاع في كوسوفو ينبغي أن تذكرنا جميعا بأن الوقت قد حان لتجاوز الماضي والالتزام بسلام دائم ومستدام للمستقبل. ومن بين الإصلاحات اللازمة لتعزيز الاندماج الأوروبي والنمو الاقتصادي، يعتبر تعزيز سيادة القانون أولوية قصوى. وتؤيد الولايات المتحدة الجهود القانونية لكوسوفو لمكافحة التهريب والفساد. والعملية التي نفذتها شرطة كوسوفو في ٢٨ أيار/مايو تمت في مجتمعات مختلفة في جميع أنحاء كوسوفو، واستهدفت مسؤولين فاسدين وغيرهم من الأفراد وأدت إلى إلقاء القبض على المشتبه بهم من إثنيات متعددة.

ومن المؤسف للغاية أن ضباط شرطة كوسوفو قد اعترضتهم الحواجز المقامة على الطرق وتعرضوا لإطلاق النار وأصيبوا خلال العملية. ومن غير المقبول عرقلة عملية مشروعة لإنفاذ القانون. والتورط المزعوم لاثنين من أفراد البعثة وإحدى مركباتها مسألة تبعث على القلق الشديد وإننا نتابع الوقائع التي تتكشف عن كثب. وكما هو الحال في أي عملية من هذا القبيل، لا بد من إجراء التحقيقات المناسبة لتوضيح الحقائق، ونفهم أن هذه التحقيقات جارية.

إن تعليق الممارسة المشروعة لإنفاذ القانون ليس في مصلحة السلام والاستقرار في المنطقة أو أي من أبناء شعب كوسوفو، بغض النظر عن الانتماء العرقي. وهذه الأحداث تدلل مرة أخرى على مدى أهمية عودة الطرفين فورا إلى الحوار والتفاوض وصولا إلى اتفاق لتطبيع العلاقات.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشكر الممثل الخاص للأمين العام ووكيل الأمين العام على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص وفريقه على تفانيهم المستمر في كوسوفو.

ومنذ أن كُلِّفت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من قبل مجلس الأمن في عام ١٩٩٩، شهدت كوسوفو تحولا هائلا من منطقة نزاع إلى بلد ديمقراطي. وقد اضطلعت البعثة بدور هام في تحقيق ذلك التقدم. ونظرا لتغير الوضع في الميدان خلال العشرين عاما الماضية، فإن المملكة المتحدة تؤيد إجراء استعراض استراتيجي للبعثة لضمان ملاءمة جهود البعثة للاحتياجات الحالية والتصدي للتحديات التي لا تزال تواجه

كوسوفو. وما زلنا ندعو كوسوفو إلى تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتمكينها من تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد والمصالحة وبسط الأمن.

وتتشاطر المملكة المتحدة القلق الذي أعرب عنه الممثل الخاص إزاء طول أمد نأي كل من بريشتينا وبلغراد عن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ونرحب بالجهود التي بذلتها ألمانيا وفرنسا مؤخرا لتنشيط العملية، وبالتقدم المحرز نحو تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا في مصلحة كلا البلدين، بما في ذلك فيما يتعلق بتطلعاتهما للانضمان إلى الاتحاد الأوروبي.

بيد أن اللهجة والإجراءات الاستفزازية لكلتا الحكومتين تهددان إحراز التقدم في المستقبل. وندعو القادة إلى توخي الحكمة في تصرفاتهم بطريقة تليق بمقام مسؤولياتهم وأن يركزوا جهودهم على التوصل إلى اتفاق شامل ومستدام يحظى بالتأييد المحلي. ومن المهم أيضا أن ينفذ كلا الجانبين جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها لأجل بناء الثقة بين الطرفين.

ونرحب بالتقدم المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2019/461) عن نقاط العبور الحدودية المشتركة، وندعو إلى استئناف التنسيق بما يمكن من التنفيذ الكامل للبروتوكول التقني للإدارة المتكاملة للحدود.

ونرحب بالعمل الهام الذي أدته بعثة الأمم المتحدة وحكومة كوسوفو لمعالجة المسائل المتعلقة بإرث الماضي، بما في ذلك من خلال الإشراف على عمليات عودة المشردين، والتحقق من ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والتحقيق في حالات الأشخاص المفقودين. ويكتسي تحقيق العدالة لجميع الضحايا وأسرهم أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار في المستقبل. ولا يمكننا السماح باستمرار ثقافة الإفلات من العقاب. وندعو بريشتينا وبلغراد معا إلى تقديم كل الدعم اللازم للمحاكم المحلية القائمة المختصة بجرائم الحرب بغية ضمان النظر في القضايا العالقة ذات الصلة بجرائم الحرب.

ولا شك أن الفساد والجريمة المنظمة يؤثران سلبا على شعب كوسوفو وجميع شعوب أوروبا على نطاق أوسع. ونرحب بالجهود التي تبذلها كوسوفو حتى الآن للتصدي لهذه الآفة ونحث على مواصلة تلك الجهود، بل ينبغي زيادتها وتكثيفها أكثر. لقد كانت العملية التي نفذتها شرطة كوسوفو في ٢٨ أيار/مايو عملية مشروعة وفقا للقانون، وأسفرت عن اعتقال ١٩ من ضباط الشرطة المشتبه في تورطهم في جرائم التهريب والجريمة المنظمة واستهداف عدة أعراق في عدد من البلديات. ونشير مع الشعور بالأسف إلى حدوث بعض الإصابات.

ونعلم احتجاز اثنين من موظفي بعثة الأمم المتحدة أثناء تلك العملية الشرطية. وتجب معاملة الموظفين الدوليين في سياق أداء مهامهم وفقا للقانون الدولي، مثلما يجب عليهم أيضا الالتزام بولايات بعثاتهم وقواعد سلوكها. ولن يكون مناسبا، سواء بالنسبة لي أو لأعضاء المجلس الآخرين الإدلاء بمزيد من التعليقات على ذلك الحادث المعين دون توضيح الحقائق. وعليه، نتطلع إلى نتائج الاستعراض الداخلي للبعثة قبل الإدلاء بمزيد من التعليقات.

وترحب المملكة المتحدة بإنشاء وحدة لمكافحة الغش، والتقدم المحرز في الإصلاحات القانونية بغية تعزيز شفافية الأحزاب السياسية، وكذلك الإدانات العديدة الصادرة في قضايا فساد كبرى. مع ذلك، وبالرغم من إحراز بعض التقدم في مجال سيادة القانون، فلا تزال هناك حاجة إلى تنفيذ سيادة القانون وتعزيز مؤسسات الحكم الرشيد، ومن شأن ذلك أن يساعد على اندماج كوسوفو في المجتمع الدولي.

وستواصل المملكة المتحدة دعم كوسوفو وهي تمضي قدما في جهودها الرامية إلى بناء دولة مستقرة متعددة الأعراق وتنعم بالرخاء، بما في ذلك من خلال الدعم الذي نقدمه للبعثة. ونحث بقوة حكومتي كوسوفو وصربيا على الكف عن الخطاب الانقسامي الذي أصبح شائعا جدا، واستئناف الحوار الذي

ييسره الاتحاد الأوروبي، لمصلحة شعبيهما ولتحقيق الاستقرار الأوروبي.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب ألمانيا بهذه الفرصة لمناقشة حلول تطلعية. ونحن معنيون بأنه ينبغي ألا يستغل المجلس أو يساء استخدامه لإعادة تفسير التاريخ أو إعادة تدوينه. وينبغي أن نسعى للتوصل إلى حلول بطريقة ملموسة.

ومن ذلك المنطلق، تؤكد ألمانيا التزامها بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي وبتطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد. ومن ذلك المنطلق أيضا، استضافت المستشارة ميركل والرئيس ماكرون اجتماعا عقد في برلين في ٢٩ نيسان/أبريل، وسيواصلان جهودهما لدعم العملية التي يتولى تيسيرها الاتحاد الأوروبي لاستعادة ثقة الطرفين في عملية حوار تطبيع العلاقات بينهما. تحقيقا لتلك الغاية، استقبلت المستشارة ميركل رئيس وزراء كوسوفو راموش هاراديناي في برلين في ٦ حزيران/يونيه.

وتتشاطر بريشتينا وبلغراد هدف الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ويتشاطر كلاهما المسؤولية عن تخفيف حدة التوتر ومواصلة الحوار – أي ”حوار حقيقي“ فعلا. ويبدو في كثير من الأحيان أن ذلك يستند إلى الاعتقاد في معادلة مفادها أن المناجاة إلى جانب مناجاة أخرى تساوي الحوار. ويبدو أنَّ تلك مشكلة حقيقية. فنحن بحاجة إلى حوار حقيقي ونزيه حقا. ونود أن نستخدم مساعينا الحميدة لدعم ذلك حيثما استطعنا. فالعلاقات الطيبة بين الجانبين في مصلحة شعبي كل من كوسوفو وصربيا.

وندعو حكومة كوسوفو إلى إلغاء التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات الواردة من صربيا والبوسنة والهرسك. فتلك التعريفات تتعارض مع اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى وتشكل تناقضا واضحا مع جهود كوسوفو الرامية لتحقيق التكامل الإقليمي. وفي ذلك السياق، فإن رؤية ألبانيا الكبرى ستأتي بنتائج عكسية، خاصة عندما يتفوه بها كبار السياسيين. ونحث أيضا الحكومة الصربية على الامتناع عن أي أعمال تعرقل إيجاد بيئة مواتية للمفاوضات. ويتعلق هذا، على سبيل المثال، بالجهود الرامية لإقناع البلدان الأخرى بسحب اعترافها بكوسوفو. ويتعين على كلا الطرفين تهدئة خطابهما والاتصال بمزيد من الوضوح بدوائرهما فيما يتعلق بالأسباب التي تجعل من التوصل اتفاق شامل ومستدام مصلحة مشتركة بينهما. ولا شك أن تعزيز الاستقرار في كلا البلدين والمنطقة نتيجة لهذا الاتفاق سيكون من مصلحة الجميع. وموقفنا إزاء هذا معروف جيدا. وما زلنا مقتنعين بأن إجراء أي تغييرات على الحدود على أساس الانتماءات العرقية لا يسهم في تحقيق حل كهذا.

وأود أن أشير بإيجاز إلى العملية التي نفذتها الشرطة في ٢٨ أيار/مايو وأود أن أكون واضحا بشأن وجهات نظرنا في هذه العملية بصفة عامة. فلا شك أن لكوسوفو كل الحق في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة بصورة حازمة ووفقا لسيادة القانون. ونرحب بالجهود الرامية إلى مكافحة الأنشطة الإجرامية في جميع أنحاء كوسوفو. وينبغي ألا تقتصر هذه الجهود على شمال البلد فحسب، بل ينبغي أن تشمله. وفي الوقت نفسه، يجب التعامل مع الموظفين الدوليين في التزام بالقانون الدولي. ونتطلع إلى إجراء تحقيق فوري وشامل في معاملة موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ٢٨ أيار/مايو.

وأود القول بوجه عام أن الحصانة الممنوحة لموظفي الأمم المتحدة تكتسي أهمية بالغة. وقد ناقشنا ذلك في حالة مختلفة تتعلق بأحد أعضاء فريق الخبراء المعني بليبيا قبل بضعة أسابيع. وذلك أمر بالغ الأهمية، ومن المهم هنا أن تحترم الحصانة الممنوحة لموظفي الأمم المتحدة في جميع الحالات. وأقول ذلك دون استباق أي نتائج للتحقيق الجاري بطبيعة الحال.

وفيما يتعلق بالاستعراض الاستراتيجي للبعثة، فقد أعربنا في وقت سابق عن اعتقادنا بأن الوقت قد حان لإجراء هذا

الاستعراض. ومنذ أن كلفت بعثة الأمم المتحدة للمرة الأولى في عام ١٩٩٩، تغيرت الحالة في كوسوفو بشكل كبير، ونعتقد أن البعثة بحاجة إلى التكيف مع هذا الواقع الجديد. فقد تغيرت البيئة التشغيلية للبعثة وحان الوقت لانتقال الكثير من مهامها إما إلى مؤسسات كوسوفو أو للمؤسسات الدولية الأخرى التي تولت مهمة القيام بالدور الأصلي للبعثة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر مثالين على الجهود التي بذلناها جنبا إلى جنب مع شركائنا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن في الميدان وبناء السلام المستدام عن طريق دعم التدابير الملموسة والمكملة للمبادرات الرامية إلى التوصل اتفاق شامل ومستدام.

والمثال الأول الذي أود الإشارة إليه هو تأييدنا للجهود المبذولة في كوسوفو لاعتماد وتنفيذ نهج يركز على الضحايا في سياق التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات تمشيا مع القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩). وكما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2019/461)، فقد عقدت مؤسسة أغا وسفارة ألمانيا وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو مؤتمرا بشأن هذا الموضوع في ٨ آذار/مارس اعتمد ما يسمى بيان بريشتينا الذي سلط الضوء على العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى مثال عملي آخر يبيّن الحاجة إلى توثيق التعاون الإقليمي والفائدة منه. فقد بدأنا، بالتعاون مع شركائنا الفرنسيين، مبادرة ترمي إلى تحسين مراقبة الأسلحة الصغيرة، المتاحة بكل سهولة في المنطقة. وفي الأسبوع الماضي، اجتمعت البلدان الستة في سراييفو لتقييم الوضع، ويشجعنا التقدم المحرز وما أبدته بلدان المنطقة من التزام بالمبادرة.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أنا أيضاً أن أشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد ميغيل دي سيربا سواريس، المستشار القانوني للأمم المتحدة، على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما أود أن أشكر السيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسيدة تشيتاكو، سفيرة كوسوفو لدى الولايات المتحدة، على بيانيهما.

في ما يتعلق بأساليب العمل، وهذا ينطبق على جميع جلسات المجلس، أود أن أشير إلى الطلب المتكرر في مناسبات عديدة بأن يقتصر مقدمو الإحاطات الإعلامية في بياناتهم المقدمة على ١٥ دقيقة.

بعد مرور ٢٠ عاماً على انتهاء النزاع في كوسوفو ونشر القوة العسكرية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، أي قوة كوسوفو، باتت كوسوفو تعيش في سلام. وفي ضوء التوترات الطائفية العديدة الجارية، فمن المسلّم به أن ذاك السلام هش، ولكن ينبغي أن يدفعنا ذلك إلى مضاعفة جهودنا الرامية إلى تلبية تطلعات السكان هناك. وفي إطار هذا الهدف، أود أن أسلط الضوء بإيجاز على ثلاث نقاط.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أثني على دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في مواصلة النجاح في تعزيز الأمن والاستقرار وحقوق الإنسان في كوسوفو. وإدراكا منها للتحديات التي لا تزال تواجه الاستقرار في منطقة غرب البلقان، اعتمدت فرنسا مؤخراً استراتيجية وطنية لزيادة دعمها للاستقرار المستدام في المنطقة وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز سيادة القانون فيها. وتحدد الاستراتيجية تدابير ملموسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالاشتراك مع الوكالة الفرنسية للتنمية. وهي تنص على عدة إجراءات في مجال الأمن، بما في ذلك المبادرة الفرنسية – الألمانية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وتدعو الاستراتيجية إلى تعزيز التعاون في مجالي العدل والدفاع. ومع ذلك، وبينما يتعين علينا دعم تحقيق الاستقرار في منطقة غرب البلقان، تقع المسؤولية الرئيسية أولاً وقبل كل شيء على عاتق بلدان المنطقة – وهو ما أظهرته مقدونيا الشمالية واليونان في اتفاق بريسبا التاريخي، الذي أرحّب به مرة أخرى.

أنتقل الآن إلى نقطتي الثانية – الغياب المؤسف للحوار بين بلغراد وبريشتينا منذ تشرين الثاني/نوفمبر وارتفاع مستوى التوتر بين الطرفين، وهو أمر لا يمكن تحمله. ويفسّر هذا الجمود نهج رئيس الجمهورية إيمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل في دعوة كوسوفو وصربيا وبلدان المنطقة والاتحاد الأوروبي إلى حضور مؤتمر قمة عُقد في برلين في ٢٩ نيسان/أبريل، كما ذكر ممثل ألمانيا للتو. وكان التحدي يتمثل في إقناع كلا الجانبين باستئناف الحوار. والجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف جارية.

ومن أجل استئناف حوار حقيقي، من الضروري أن يمتنع كل طرف عن الأعمال أو التصريحات أو التدابير التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوتر، كما بيّن السيد شولتز للتو. وفي هذا الصدد، أكرر طلبنا برفع التعريفات الجمركية البالغة ١٠٠ في المائة التي تفرضها حكومة كوسوفو على المنتجات الواردة من صربيا والبوسنة والهرسك، أو تعليقها على أقل تقدير.

أشار عدة متكلمين إلى عملية شرطة كوسوفو التي جرت في ٢٨ أيار/مايو، وأنا أيضاً سأتناولها باختصار. تؤيد فرنسا، بطبيعة الحال، مكافحة الجريمة المنظمة والفساد في كوسوفو، في ظل الاحترام التام لسيادة القانون، التي نود أن نراها وطيدة. وبالنظر إلى السياق المحلي، وبخاصة في شمال البلد، من الضروري أن تكون هذه العمليات متناسبة. وعلاوة على ذلك، وكما أشار المستشار القانوني، سلطنا الضوء على أهمية احترام امتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك موظفو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على النحو المحدد في اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦. وسنستعرض بعناية نتائج التحقيقات الداخلية للبعثة.

أخيراً، أود أن أسلّط الضوء على دور الاتحاد الأوروبي في منطقة غرب البلقان. ونرى أن الاستقرار في المنطقة هو أولاً وقبل كل شيء مسألة أوروبية. لذا، فإن الاتحاد الأوروبي يقود عملية وساطة، ستُستأنف حالما يكون الطرفان على استعداد لإعادة بدء الحوار. وقد سبق وتمكنا من إحراز بعض التقدم، مثل إبرام العديد من الاتفاقات التقنية بين صربيا وكوسوفو في بدايات العقد الثاني من القرن العشرين، بتيسير من الاتحاد الأوروبي. ويكمن التحدي الآن في التوصل إلى اتفاق شامل وملزم قانوناً بين الطرفين.

ويتوقف المستقبل الأوروبي لصربيا وكوسوفو إلى حد كبير على إبرام اتفاق كهذا. وبالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، والتي هي في صميم المشروع الأوروبي. وتقع المسؤولية الرئيسية عن الآفاق الأوروبية لصربيا وكوسوفو أساساً على عاتق القادة السياسيين في هذين البلدين. والتطبيع الكامل للعلاقات بين بريشتينا وبلغراد هو السبيل الوحيد للتمكين من تحقيق ذاك المستقبل الأوروبي، وهو مستقبل مشترك. ونشجع النائب الأول لرئيس الوزراء داتشيتش والسفيرة تشيتاكو على مضاعفة جهودهما لتحقيق تلك الغاية. ويمكنهما دائماً أن يعولا على دعم فرنسا الأخوي.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، تود إندونيسيا أن تتقدم بالشكر إلى السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد ميغيل دي سيربا سواريس، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن آخر تطورات الحالة في كوسوفو. كما أود الترحيب بحضور معالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، في نيويورك.

نحيط علماً بتقرير الأمين العام (S/2019/461)، ونود أن ننضم إلى الآخرين في الإعراب عن قلقنا العميق إزاء الحالة في الميدان في الآونة الأخيرة. واليوم، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى نقاط ثلاث.

أولاً، إن إندونيسيا تدعو إلى وقف الأعمال العدائية السياسية في المنطقة. ونعيد تأكيد دعوة القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) جميع الأطراف إلى الدخول في حوار سلمي لحل

النزاع السياسي. ومن الضروري أن تمتنع الأطراف عن الأعمال الاستفزازية والعداوات السياسية، وهي أمور غير بنّاءة ولا تُسهم في تهيئة بيئة تفضي إلى الحوار. ولا تؤدي المزاعم والتصريحات المؤججة للمشاعر إلا إلى تهيُج الجروح. وفي نهاية المطاف، يجب على جميع الأطراف أن تلتزم التزاماً كاملاً بالوسائل السلمية، عن طريق الحوار والتفاوض. بيد أننا بحاجة إلى ما هو أكثر من النوايا الحسنة لبدء الحوار؛ إننا بحاجة إلى الإخلاص لبناء الثقة بدلاً من الاستفزازات والحروب التجارية. ويجب على كل من الطرفين الامتناع عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات وتقويض الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات، بما في ذلك فرض التعريفات الجمركية على الواردات.

ثانياً، تتقيّد حكومة إندونيسيا بسيادة صربيا وسلامة أراضيها بوصفها عضواً في الأمم المتحدة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ثالثاً، أود أن أعيد التأكيد مرة أخرى على الدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وتقدر إندونيسيا عالياً النهج المتعدد الجوانب للبعثة الرامي لإشراك الطوائف على مستوى القاعدة الشعبية من خلال تنظيم العديد من المحافل والمؤتمرات ومشاريع بناء الثقة. ونرحّب أيضاً بدعم بعثة الأمم المتحدة لمشاركة الشباب في عمليات صنع القرار والحوار بين الطوائف. فالشباب هم المستقبل. وعلينا أن نضع ثقتنا في جيل الشباب مع الحفاظ على الموقف الإيجابي وتنحية المصالح السياسية أو العرقية جانباً. ونؤيد أيضاً الجهود المبذولة لبناء الثقة كما أوضح السيد تانين، الممثل الخاص للأمين العام. ويسهم إجراء مناقشات مفتوحة بشأن القضايا الرئيسية والمشاركة المجتمعية وبرامج التسامح الديني واللغات وبرامج المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان بالتأكيد في التواصل على نحو أوثق.

وعلى الرغم من التقدم الإيجابي الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في هذا المجال وفي العديد غيره، فإننا نشعر بحزن عميق لاعتقال العديد من موظفي البعثة وإصابتهم بجروح على يد السلطات في شمال كوسوفو، على نحو ما ذكر الممثل الخاص تانين ووكيل الأمين العام دي سيربا سواريس. ومن الواضح أن هذه الأعمال تنتهك القانون الدولي والحصانات الممنوحة لموظفي الأمم المتحدة على الصعيد الدولي.

ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء التوترات المتزايدة بين بلغراد وبريشتينا، فضلاً عن رأيه بشأن أهمية استئناف الحوار بين الطرفين تحت رعاية الاتحاد الأوروبي – كما ذكر الكثيرون في هذا الصباح – دون مزيد من التأخير من أجل إعادة الوحدة إلى المنطقة. فقد مرّت شهور كثيرة وطال الزمن منذ عقد آخر اجتماع بين الطرفين تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. وينبغي أن يكون واضحا أن السلام لن يستدام إلا إذا تحققت المصالحة، ولن تتحقق المصالحة إلا إذا جلس كلا الطرفين معا على نفس الطاولة، مع الشعور بالثقة والاطمئنان والإيمان في عملية الحوار السياسي بأكملها.

ونأسف لاستخدام الخطابات والبيانات المؤججة للمشاعر، بما في ذلك في هذه القاعة، وهو أمر بالتأكيد لا يساعد على تحسين الحالة. وثمة حاجة ملحة وأمل في تحقيق السلام الدائم للشعوب المعنية. وأتفق مع الرأي القائل بأنه من المهم لنا جميعا أن نجد حلا، وأن نتجنب صدور المزيد من البيانات التي لا تسهم في تهيئة بيئة مواتية.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والسيد ميغيل دي سيربا سواريس، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة، على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات عن التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة في كوسوفو. والشكر موصول لمعالي السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير

خارجية جمهورية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو، سفيرة كوسوفو لدى الولايات المتحدة، على بيانيهما.

تود غينيا الاستوائية أن تعرب عن قلقها وإدانتها للأحداث التي وقعت في شمال كوسوفو في ٢٨ أيار/مايو، والتي تم خلالها احتجاز اثنين من موظفي الأمم المتحدة من جانب شرطة كوسوفو. ونكرر ما قاله السيد تانين في تسليط الضوء على الحاجة إلى أن تلتزم جميع الأطراف باحترام مبادئ القانون والكرامة للجميع، والعمل بصورة بناءة مع الأمم المتحدة، والامتناع عن القيام بأي عمل قد يفضي إلى تصعيد التوترات من أجل الحفاظ على الهدوء والأمن في الميدان.

وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2019/461) والإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد تانين، فإن الحالة في منطقة كوسوفو لا تزال تبعث على القلق. فعدم إحراز تقدم في الحوار بين بلغراد وبريشتينا والتصريحات المؤججة للمشاعر والإجراءات الاستفزازية من جانب الأطراف تؤثر سلبا على الحالة في الميدان وتعيق المبادرات الرامية لاستئناف حوار مثمر بين الأطراف.

وفي إحاطتنا الإعلامية الأخيرة بشأن كوسوفو (انظر S/PV.8459)، أعرب عدة أعضاء في المجلس عن قلقنا إزاء تأثير القرار المتعلق بزيادة التعريفات الجمركية المفروضة على استيراد المنتجات الصربية والبوسنية على تطبيع الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام، فإن هذا القرار يؤدي إلى تصعيد التوتر بين الأطراف ويقوض الجهود الدبلوماسية الرامية إلى التوصل لاتفاق نهائي بشأن مسألة كوسوفو.

وبالمثل، فإننا نشعر بالقلق أيضا لعدم عقد أي اجتماعات بين بلغراد وبريشتينا خلال الفترة المشمولة بالتقرير ت. وفي هذا الصدد، فإننا نذكر الأطراف أن ضمان الأمن والاستقرار في كوسوفو يتطلب التزام الطرفين بمواصلة الحوار. ولذلك، فإننا نشجعهما على مواصلة هذه الجهود بهدف تحقيق الاستقرار في الميدان واحترام تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

كما نود أن نبرز أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت أيضا بعض التقدم الملحوظ. وفي هذا الصدد، نرحب بالتدابير الجديدة المتخذة في مجال مكافحة الفساد، والتقدم المحرز في منع التطرف العنيف، وتقديم الدعم للمبادرات الرامية إلى تيسير عودة الأشخاص المشردين في جميع أنحاء المنطقة، فضلا عن المشاريع الأخرى التي يجري تنفيذها في الميدان، بمساعدة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وفريق الأمم المتحدة، لتعزيز الحوار والثقة بين الأطراف.

ولهذه الأسباب، فإننا ندعو الأطراف إلى مضاعفة التزامها وجهودها المبذولة من أجل تهيئة الظروف المواتية لاستئناف حوار بناء، وبالتالي، استئناف العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. فذلك سيبرهن على التزامها بتحسين سيادة القانون وحمايته، فضلا عن ضمان علاقات طيبة تسودها الثقة بين الطوائف في جميع أنحاء كوسوفو، مما يؤدي إلى تعزيز التنمية والسلام والأمن في كوسوفو.

وفي الختام، نعتقد أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تواصل العمل وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وفي إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والاتفاقات القائمة حتى يتسنى لها، من خلال الحوار، إيجاد حل سلمي ودائم يعود بالنفع على الجميع.

ومرة أخرى، تؤكد جمهورية غينيا الاستوائية مجددا احترامها لسيادة جمهورية صربيا واستقلالها ووحدة أراضيها، وتعرب عن تقديرها للجهود المتواصلة التي تبذلها لتيسير التوصل لحل سياسي وسلمي وشامل للجميع لهذه الحالة. ونشجع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على مواصلة تحقيق أهدافها وأولوياتها لتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو.

كما نثني على الدعم الذي تقدمه إلى جميع الطوائف في كوسوفو وجميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أتوجه أنا أيضا بالشكر للسيد ظاهر تانين، الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والسيد ميغيل دي سيربا سواريس، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين. كما أرحب بمشاركة نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا في هذه الجلسة، وكذلك سفيرة كوسوفو لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

تلاحظ كوت ديفوار بقلق عدم إحراز تقدم كبير في الحوار بين بريشتينا وبلغراد. فهذا الحوار ينبغي أن يمهد الطريق نحو التوصل إلى تسوية نهائية لمسألة كوسوفو، وأن يفضي إلى تحقيق المصالحة بين البلدين. وبالتالي، فإننا نشعر بالقلق من استمرار التوترات التي تزيد من تفاقم مناخ عدم الثقة بين صربيا وكوسوفو، وقد تؤدي إلى تحفيز تدهور الحالة الاجتماعية والسياسية والأمنية بين البلدين وفي منطقة البلقان عموما. ولذا، فإن بلدي يناشد الأطراف من صربيا وكوسوفو العمل على نحو مسؤول وبحسن نية من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت من خلال مواصلة الحوار، ولا سيما تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، نرى أن المسائل المتعلقة بالتعريفات الجمركية المفروضة على الواردات والحصانة الممنوحة لمسؤولي الأمم المتحدة ينبغي معالجتها بصورة عاجلة.

ويجب أن يكون الحفاظ على الاستقرار، بل وتعزيزه في الظروف الحالية، على رأس أولويات المجتمع الدولي. ويجب أن يكون هو المبرر للجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة المؤسسية من أجل تطبيع الحالة بين بلغراد وبريشتينا. لهذا السبب يلاحظ بلدي بارتياح الرغبة التي أعرب عنها الرئيسان ألكسندر فوتشيتش وهاشم ثاتشي في مواصلة هذا الحوار الحاسم في باريس في تموز/يوليه ٢٠١٩.

وكوت ديفوار مقتنعة بأنه ما من عائق، مهما كان معقدا، لا يمكن التغلب عليه في النزاع بين كوسوفو وصربيا ما دام الطرفان يشاركان، بحزم وبحسن نية، في الحوار من أجل التوصل إلى حلول توفيقية جريئة تكفل تحقيق السلام والاستقرار لشعبيهما ولمنطقة البلقان.

ونشيد بالاتحاد الأوروبي على ما يبذله من جهود وساطة ونعتقد أن عليه الاستمرار في الاضطلاع بدور قيادي بشأن المسألة، فيما يتعلق على وجه الخصوص بجهود الدبلوماسية الوقائية التي يتعين بذلها بهدف تطبيع العلاقات بين كوسوفو صربيا.

وفيما يتعلق بالتنفيذ الشامل لاتفاق بروكسل، يغتنم بلدي هذه الفرصة للتأكيد مجددا على تقديره للعمل الممتاز الذي قام به موظفو بعثة الأمم المتحدة في دعم حكومة كوسوفو. كما نؤكد مجددا دعمنا الكامل للممثل الخاص للأمين العام، السيد تانين، ونشيد بالتزامه الشخصي الرائع. إن دعم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالغ الأهمية، إذ يمكن أن تصبح محركا أساسيا للجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة بين مختلف الطوائف، وهو شرط مسبق لاستعادة التعايش السلمي بين كوسوفو وصربيا. وتحقيقا لهذه الغاية، تحدر الإشارة والإشادة بالمبادرة الرامية إلى تشجيع تعلم اللغتين الألبانية والصربية في الطائفتين، وبعقد الجمعية السنوية الثالثة لشباب كوسوفو. ومختلف المبادرات الأخرى التي تستهدف النساء والشباب، من بين فئات أخرى، تستحق الثناء أيضا.

وتشجع كوت ديفوار أيضا سلطات كوسوفو على مواصلة جهودها لإرساء سيادة القانون ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب. كما نرحب بالإسهام البارز لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي ساعدت على بناء مؤسسات شفافة وديمقراطية ومتعددة الأعراق في البلد منذ عام ٢٠٠٨.

على غرار معاناة الشعوب والدول الخارجة من النزاعات العنيفة بشكل خاص، كالنزاع الذي عصف بمنطقة البلقان في التسعينيات، فإن الوصمات والخلافات العميقة تختفي ببطء، والعلاقات بين صربيا وكوسوفو خير مثال على ذلك. بيد أن هذين الكيانين اللذين يتمتعان بالسيادة يجب أن يتفقا على إقامة علاقات حسن الجوار ويقوما على نحو متبادل بتهيئة الظروف الملائمة لإحلال السلام والاستقرار بين البلدين على وجه الخصوص، وفي البلقان بشكل عام، من أجل سعادة شعبيهما.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم.

نشكر السيد تانين على العمل الجدير بالثناء الذي اضطلع به وفريقه. كما نشكر السيد جواو ميغيل فيريرا دي سيربا سواريس؛ والسيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا؛ والسفيرة تشيتاكو على حضورهم معنا اليوم.

إن الجمهورية الدومينيكية تلاحظ بقلق التوترات المستمرة بين بلغراد وبريشتينا. وفي هذه الحالة، من الضروري أن تلتزم الأطراف بالالتزامات المقطوعة في اتفاق بروكسل وبتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحثها على أن تكون أكثر مرونة في مواقفها والعمل على استئناف المفاوضات من أجل تطبيع العلاقات بين الأطراف. ونحث أيضا على أن تستمر تلك المفاوضات تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، الذي يواصل بصفته ميسرا الاضطلاع بدور أساسي في العملية. ونقدر الدور الحاسم الذي تؤديه الأمم المتحدة في دعم السلام وتعزيز المؤسسات في الميدان، ولا سيما من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وننضم إلى الأمين العام في دعوة الأطراف إلى الامتناع عن المشاركة في التصريحات المؤججة للمشاعر والأعمال الاستفزازية التي يمكن أن تعرقل استمرار الحوار. والجمهورية الدومينيكية تشجع قادة كوسوفو والصرب على اتخاذ إجراءات دعما للعملية الجارية، لأن الإرادة السياسية مطلوبة لتسريع وتيرة المفاوضات. ويشمل ذلك الامتناع عن اتخاذ تدابير انفرادية يمكن أن تؤدي إلى بطء التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات. وفي ذلك السياق، نعتقد أن الإبقاء على الزيادة في الرسوم الجمركية على المنتجات الواردة من صربيا والبوسنة والهرسك لا تعرقل التجارة فحسب بل تضر بمحادثات السلام أيضا.

ونشيد بالاجتماع الذي عقد في ٢٩ نيسان/أبريل في برلين، في إطار مؤتمر قمة قادة غرب البلقان، الذي عقدته ألمانيا وفرنسا. ومن المشجع أن بريشتينا وبلغراد، في تلك المناسبة، اتفقتا على عزمهما على المضي قدما في تنفيذ الاتفاقات القائمة والمشاركة البناءة في عملية تطبيع العلاقات بالصيغة الحالية. ونحيط علما بمبادرة عقد اجتماع آخر في باريس في أوائل تموز/يوليه.

ونشدد على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى إشراك مختلف قطاعات المجتمع في العملية السياسية الحالية. وفي ذلك الصدد، نثني على المبادرات والمناسبات التي تنظمها البعثة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي، لتعزيز مشاركة المرأة وتمكينها، تمشيا مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونرحب أيضا بالأنشطة الرامية إلى تشجيع إدماج الشباب في ديناميات بناء الثقة وتعزيز السلام. وفي ذلك الصدد، نهنئ البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة على عقد الجمعية السنوية الثالثة لشباب كوسوفو في نيسان/أبريل، في إطار استراتيجية البعثة بشأن الشباب والسلام والأمن. ونود أيضا أن نسلط الضوء على دعم فريق الأمم المتحدة والممثل الخاص وجميع الذين يعملون معا من أجل إشراك الشباب في عمليات صنع القرار والمبادرات الرامية إلى الحوار بين الطوائف وتعزيز المصالحة السياسية والاجتماعية.

والجمهورية الدومينيكية تدرك الأثر الإيجابي لتحقيق العدالة النزيهة في كوسوفو، إذ تساعد بفعالية على بناء ثقة الشعب في

المؤسسات الرسمية. وفي ذلك السياق، نعتقد أنه من الضروري مواصلة الجهود الرامية إلى إيجاد الآليات التي تضمن احترام حقوق المواطنين وممارستها ممارسة كاملة. وهذا يعني أن العدالة يمكن أن توفر استجابات فعالة وحسنة التوقيت لضحايا العنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في ٢٨ أيار/مايو، حيث اعتقل فردان من أفراد بعثة الأمم المتحدة أثناء عملية قامت بها الشرطة، يحدونا الأمل في إيضاح الوقائع في الوقت المناسب والكشف عن الحقيقة حتى يمكن اتخاذ الإجراءات ذات الصلة.

ونشدد على أهمية تعزيز سيادة القانون في كوسوفو. لذلك نرحب بالإجراءات والأحكام التي تكفل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحمايتها. ونغتنم هذه الفرصة للتنويه بعمل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو من خلال ركيزتيها المتعلقتين بالرصد والعمليات. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها البعثة لتيسير الاتفاقات المتعلقة بحرية التنقل ودعم مكتب الادعاء المتخصص والدوائر المتخصصة. ونرحب باستئناف البحث عن حالات الأشخاص المفقودين وندين أي محاولة لعرقلة هذه المهام.

ختاما، نؤكد مجددا دعمنا وتقديرنا للعمل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بناء سلام مستدام في كوسوفو.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): لقد تابعنا آخر التطورات في شمال كوسوفو بشيء من القلق. ونؤيد تأييدا كاملا ضرورة مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وهو ما يشكل جزءا من خطة الإصلاح في كوسوفو. ونؤكد من جديد أهمية احترام الجانبين لسيادة القانون في تلك الجهود. ومن الأهمية بمكان أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من مواصلة عملها وفقا لولايتها ومن دون قيود وباستقلال تام.

ننتظر نتائج التحقيق الداخلي الذي تجريه البعثة بغية توضيح ملابسات الحادث الذي وقع في ٢٨ أيار/مايو. وأود أن أشكر المستشار القانوني ميغيل دي سيربا سواريس على تذكيره لنا بالقواعد التي تحكم حصانة موظفي الأمم المتحدة.

مما يؤسف له أن هذه التطورات تكشف عن مناخ ينم عن عدم الثقة بين الطرفين. ومن المهم أن تمتنع الأطراف عن أي القيام عمل أو إصدار أي بيان قد يسبب توترات. وفي هذا السياق، نكرر نداءنا إلى سلطات كوسوفو بإلغاء الرسوم الجمركية التي تبلغ نسبتها ١٠٠ في المائة على منتجات صربيا والبوسنة والهرسك.

إن مستقبل صربيا وكوسوفو يكمن في الاتحاد الأوروبي وسيتحقق ذلك عن طريق الحوار. ونرحب بالاجتماع الذي عقد بين قادة صربيا وكوسوفو في برلين، ونحض الجانبين على اغتنام الفرصة التي سيتيحها الاجتماع المقبل المزمع عقده في تموز/يوليه في باريس لاستئناف الحوار تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن يتحلى القادة الصرب والكوسوفيون بالشجاعة السياسية اللازمة.

من المهم أن ينفذ الطرفان جميع الالتزامات التي تعهدا بها في الحوار من أجل تهيئة مناخ موات لتطبيع العلاقات بينهما. إن إبرام اتفاق شامل وملزم قانونا بشأن تطبيع العلاقات هو السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية دائمة للنزاع بين الطرفين وضمان الاستقرار الإقليمي. وهذا الاتفاق يعتبر أيضا شرطا للاندماج الأوروبي بالنسبة لصربيا وكوسوفو.

نشجع مشاركة المرأة في عملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، وفي العملية السياسية في كوسوفو. ومن المهم إشراك المرأة في مختلف مراحل عملية صنع القرار، وكذلك مراعاة

احتياجاتها. وتعتبر مشاركتها ضرورية لتحقيق السلام والمصالحة العادلين والدائمين. ونرحب بالجهود التي تبذلها البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا الصدد.

منذ اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) قبل ٢٠ عاما، أحرزت كوسوفو تقدما كبيرا بفضل وجود المجتمع الدولي فيها. وقد اضطلعت الأمم المتحدة والبعثة بصفة خاصة بدور رئيسي في هذا الصدد. كذلك قدم الاتحاد الأوروبي، الذي تطمح صربيا وكوسوفو إلى الانضمام إليه، إسهاما كبيرا من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ونعتقد أن من المهم أن يسهم المجتمع الدولي في تهيئة الظروف المواتية لتطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام تانين، ووكيل الأمين العام دي سيربا سواريس على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم. وأود أيضا أن أشكر نائب رئيس الوزراء السيد داشيش، والسفيرة شيتاكو على البيانين اللذين أدليا بهما أمام مجلس الأمن.

بما أن هذه هي الجلسة الثانية من الجلسات الثلاث التي سيعقدها المجلس هذا العام عن هذا الموضوع، وسنشهد في العام المقبل جلستين فقط، أود القول بأن هذا التخفيض الذي نرحب به يبرز حقيقة مفادها أن الحالة على أرض الواقع مستقرة، مما يُمَكِّنَ المجلس من تحويل اهتمامه إلى مكان آخر

فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، اسمحوا لي أن أكرر دعوتنا إلى إجراء استعراض استراتيجي للبعثة. لقد انقضت إحدى عشرة سنة منذ الاستعراض الاستراتيجي الأخير. ومن الواضح أن ثمة ضرورة لإعادة تقييم المزايا النسبية للبعثة. وفي هذه المرحلة، نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا ودعمنا للدور الذي تقوم به قوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، فضلا عن المنظمات الدولية الأخرى الموجودة في كوسوفو، لما تبذله من جهود ترمي إلى تعزيز بيئة آمنة ومأمونة وإعلاء شأن سيادة القانون.

إنني إذ انظر إلى المشهد العام في كوسوفو، اسمحوا لي بأن أدلي بالملاحظات التالية.

إن أهم هذه المسائل تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. وهذا ليس فقط العنصر الرئيسي لإطلاق العنان لإمكانيات البلدين للسير على درب الاندماج في الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضا لاستقرار المنطقة بأسرها. ونحض بقوة كوسوفو وصربيا على الاتعاظ باليونان ومقدونيا الشمالية، اللتين حسمتا نزاعهما الذي طال أمده عن طريق المفاوضات. ونود أن نشهد الاستئناف الهادف للحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، ونحض الجانبين على إظهار التزامهما بالتوصل إلى اتفاق ملزم قانونا بشأن التطبيع الشامل للعلاقات. وفي هذا السياق، نشجع كوسوفو على إلغاء الرسوم الجمركية العقابية المفروضة على السلع الواردة من صربيا والبوسنة والهرسك، وبالمثل نشجع صربيا على وقف أعمالها الرامية إلى تقويض المكانة الدولية لكوسوفو. ونهيب بالطرفين إظهار حسن النية والانفتاح.

فيما يتعلق بالحالة في كوسوفو، نشيد بالتقدم المحرز في سبيل الإصلاح وفي تعزيز سيادة القانون. ونلاحظ أيضا مع التقدير الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد، والجريمة المنظمة، والتطرف العنيف.

لقد تحقق الكثير بالفعل، ولكن لا يزال يتعين فعل المزيد. وينبغي أن تقترن التحسينات في الإطار القانوني بتغييرات في الثقافة السياسية. ويتعين على النُخب السياسية أن تواصل جهودها لتهيئة بيئة عادلة وشاملة وإرساء أساس متين لازدهار جميع المواطنين في المستقبل.

أود أن اختتم بياني بالقول بأن بولندا ترى كوسوفو قادرة تماما على إدارة مستقبلها، ونحن على استعداد لتقديم مساعدتنا في هذا الجهد واقتسام تجربتنا معها كما فعلنا حتى الآن.

السيد ميزا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نقدر عقد هذه الجلسة والإحاطات الإعلامية الهامة التي قدمها السيد ظاهر تانين، والسيد ميغيل دي سيربا سواريس، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة. ونرحب أيضا بحضور السيد إيفيكا داشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسفيرة فلورا شيتاكو.

تدرك بيرو التقدم المهم المحرز في تعزيز الحالة في كوسوفو طوال السنوات الإحدى عشرة الماضية. ومع ذلك، فإن تقدمها الحقيقي وازدهارها يتجاوز الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ويتطلب آليات للحوار والمصالحة. وفي هذا الصدد، يساورنا القلق إزاء الزيادة الخطير في حدة التوترات بين مختلف فئات الطبقة السياسية، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2019/461)، الأمر الذي ينطوي على تداعيات مؤسفة للحوادث الاجتماعية المؤسفة التي وقعت. ونهيب بالقادة السياسيين أن يكونوا قدوة في إعطاء الأولوية لمصالح الجمهور الأوسع، للإسهام في تعزيز الثقة وعلاقات حسن الجوار.

وفي هذا الصدد، نعتبر تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا أمرا حتميا. وتحقيقا لهذه الغاية، نطالب بالتزام الطرفين بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاق بروكسل، ونحضهما على أن يتخذا بطريقة بناءة وبحسن نية الخطوات اللازمة لاستئناف الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

نعتقد أيضا أن من الجوهري احترام وتعزيز سيادة القانون وشرعية المؤسسات. لذلك، نبرز عمل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، فضلا عما تقوم به الدوائر المتخصصة من دور في دعم هذه المهمة. وعلى نفس المنوال، نرحب بعقد جلسات الاستماع القضائية التي كانت معلقة وبدء نفاذ قانون العقوبات الجديد، وبالمبادرات الرامية إلى مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وفقا للقانون، وحقوق الإنسان، والاتفاقات والمعايير الدولية.

وفي هذا الصدد، نأسف للحادث الذي وقع في ٢٨ أيار/مايو والمتعلق بأحد موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ونأمل أن يتمّ توضيح الحقائق قريبا. وتؤكد بيرو مجددا مسؤولية الحكومات عن احترام حصانة موظفي الأمم المتحدة ومسؤولية هؤلاء عن التصرف بحياد في الاضطلاع بواجباتهم.

ومع ذلك، نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للمبادرات التي تنفذها البعثة، بالتنسيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، من أجل تعزيز حقوق الإنسان وتمكين الشباب وتحقيق المساواة بين الجنسين وحماية الأطفال وإقامة حوار بين الطوائف. ويجب أن يقترن ذلك كله بالاعتراف الكامل بالتنوع العرقي والديني والثقافي للسكان ووضع ضمانات له. ويشمل ذلك الاحترام الكامل للحقوق اللغوية للأقليات والعودة الآمنة والكريمة للمشردين داخليا وحماية التراث التاريخي والثقافي.

نودّ أن نختم بياننا بالإعراب مجددا عن تقديرنا للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والهيئات الدولية الأخرى الملتزمة بالمهمة المشتركة المتمثلة في بناء سلام مستدام في كوسوفو.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بمشاركة السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، في جلسة اليوم، ونشاطره قلقه البالغ إزاء الحالة في كوسوفو. ونود الإعراب عن امتناننا للسيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات بشأن الحالة في كوسوفو. وإننا نشاطره تقييماته بوجه عام. كما نشكر السيد دي سيربا سواريس، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة، على التوضيحات التي قدمها. واستمعنا أيضاً باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة فلورا تشيتاكو، ولكن لا يوجد صراحة ما يمكن

أن نشكرها عليه غير كونها مثالاً بليغاً على ترويج الأكاذيب والتلميحات والأوهام التاريخية التي تحرض على الكراهية والتي لا تليق بقاعة مجلس الأمن. وهذا بدلا من الاعتذار ببساطة عمّا ارتكبه مواطنوها من أعمال نهب، وهو ما كان الكثير منا يتوقعه بصراحة.

وعلى الرغم من أن الأحداث التي وقعت في ٢٨ أيار/مايو في شمال كوسوفو لم تُدرج في تقرير الأمين العام قيد النظر بشأن الحالة في كوسوفو (S/2019/461)، نعتقد أنه كان من المنطقي تماما جعلها محور تركيز ذا أولوية لجلسة اليوم بالنظر إلى عدم الشرعية السافرة لجميع ما أقدمت عليه سلطات كوسوفو من أفعال مشينة. فتحت شعار مكافحة الجريمة المنظمة، وهو أمر مستبعد، غزت القوات الخاصة من ألبان كوسوفو البلديات الصربية في شمال كوسوفو. ونتيجة لذلك، أُلقي القبض على ٢٨ شخصاً، معظمهم من أفراد الشرطة الصربية. وتعرض ميخائيل كراسنوشيكوف، وهو مواطن من الاتحاد الروسي وموظف في بعثة الأمم المتحدة، للضرب والاحتجاز أثناء أداء مهامه. وقدمت لنا السيدة تشيتاكو للتو رواية سخيفة تماما عما قام به السيد كراسنوشيكوف الذي لم تكترث بريشتينا حتى بكتابة اسم عائلته على النحو الصحيح. حيث قالت إنه كان على ما يبدو يقطع الأشجار لنصب حواجز وأنه وضع منشاره بعناية في صندوق السيارة ووقف أمام الحواجز، ثم رفض بعدها تقديم ما يثبت هويته بصفته موظفاً في بعثة الأمم المتحدة. هل تصدق هي نفسها تُرهات كهذه؟ ومن المفهوم أنه يجري التحقيق في ذلك، ولكن لدي سؤالان للسيد تانين. هل قدّم السيد كراسنوشيكوف ما يثبت أنه أحد موظفي البعثة؟ وهل تعرض للضرب؟ فالسيدة تشيتاكو قد زعمت للتو أن لا شيء من ذلك حدث. ومع ذلك، لدينا عدد كبير من الصور الفوتوغرافية التي تثبت عكس ذلك. وبالمناسبة، هناك الكثير من أشرطة الفيديو على الإنترنت التي تبين الأعمال العنيفة التي تقترفها القوات الخاصة لكوسوفو دونما عقاب. وسأكون ممتناً لسماع إجابات.

وأود أن أُذكر المجلس بأنه خلال الحوار بين بلغراد وبريشتينا بمشاركة الغرب ودعمه، تمّ التوصل إلى تفاهم مفاده أن وحدة الشرطة الخاصة لكوسوفو، المسلّحة بالبنادق، لن تدخل المناطق الشمالية التي يعيش فيها الصرب. وكان ذلك اتفاق شرف غير مكتوب. بيد أنه خلال السنوات القليلة الماضية، باتت عمليات التوغل هذه تحدث مرارا وتكرارا بتواطؤ كامل من قوة كوسوفو، التي كلفها مجلس الأمن بضمان السلام والأمن في كوسوفو. ونعتقد أن هذه الأعمال متعمدة ومقصودة وهدفها هو الاستفزاز. فلم تكن من عادة سلطات بريشتينا في السابق مكافحة الجريمة بهذا الحماس، ولا كان توقيت الهجوم من باب المصادفة. والواقع أنه عشية تلك الأحداث، أشار ألكسندر فوتشيتش، رئيس صربيا، في بيان ألقاه في البرلمان إلى استعداده للعمل على التوصل إلى حل توفيقي لمسألة كوسوفو. بيد أن السلطات الألبانية في كوسوفو قررت أن تبيّن أن زمام الأمور بيدها بالفعل في الشمال. وبالمناسبة، حققت الأحزاب الصربية، قبل أسبوع واحد فقط، نصراً ساحقاً في الانتخابات البلدية على حساب الأحزاب الألبانية. ولما فشلت محاولة السيطرة على الشمال بصورة مشروعة، ها هم ينتقلون إلى الخيار الثاني وهو تحقيق ذلك بالقوة.

ويتذكر الناس في البلقان بشكل جيد أحداث التسعينات من القرن الماضي. حيث يكفي لإراقة الدماء مجددا ولاشتعال النزاع المحتدم بقوة متجددة التفوه بكلمة طائشة أو الإتيان بإيماءة متهورة. فما هي الأسباب التي جعلت إثارة هذه الحالة عن قصد أمرا ضروريا؟ وقد تغاضى مؤيدو كوسوفو الغربيون جميعا تقريباً عن هذا العمل العدواني، بما في ذلك الانتهاك الوحشي والمتعمد لحصانة أحد موظفي الأمم المتحدة. بل إن زملاءنا من الولايات المتحدة لم يسعهم اليوم حتى قول بضع كلمات دفاعاً عن

حصانة موظفي الأمم المتحدة. في حين أوضحت بريشتينا للتو وبشكل لا لبس فيه، من خلال السيدة تشيتاكو، أنها لا تعتزم احترام حصانة الأمم المتحدة في المستقبل. وتقويض الحصانة قد تكون له عواقب وخيمة على المنظمة وأعضائها على حدّ سواء. وأعتقد أننا جميعا ندرك ذلك تماما. فإن أهملنا هذه المسألة الآن، قد يجد موظفو الأمم المتحدة في أجزاء أخرى من العالم أنفسهم في حالة مماثلة في المستقبل، ومن ثم سيكون الأوان قد فات للدعوة إلى اللجوء إلى قواعد الدبلوماسية العالمية.

وقد شنت بريشتينا حملة دعائية ضد الأمم المتحدة وروسيا على السواء. ودوافعها واضحة – أولا الطعن في مصداقية بعثة الأمم المتحدة والعمل على إنهاء مهامها، وثانيا، تأكيد ما تدّعيه من وجودها كدولة بأي ثمن. وأعلنت ما تُسمى وزارة الخارجية في كوسوفو أن السيد كراسنوشيكوف شخص غير مرغوب فيه. وكما تم التأكيد عليه اليوم بالفعل، فإن هذا الإجراء لا ينطبق على موظفي الأمم المتحدة، ولا يمكن أن تستخدمه الدول إلا في سياق علاقاتها الثنائية. ولكن حتى في تلك الحالات، لا يحق لسلطات كوسوفو اتخاذ هذا الإجراء لأنها لا تتمتع بوضع قانوني دولي بوصفها شخصا اعتباريا. ومن الواضح أن فهم أدق تفاصيل القانون الدولي ليس من مواطن قوة مسؤولي كوسوفو.

ونصحتنا بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بأن نعهد بالتحقيق في الحادث إلى شرطة كوسوفو، التي كانت حسب فهمنا، هي المسؤولة عنه. ومن قبيل الاستهزاء السخيف اقتراح البحث عن الحقيقة من خلال قوات شرطة كوسوفو الخارجة على القانون، والتي انتهكت عن علم جميع القواعد المكتوبة وغير المكتوبة حين قامت بضرب أحد موظفي الأمم المتحدة، ثم شرعت في رسم صورة زائفة للأحداث بدعم من السلطات العليا في كوسوفو ومشاركتها. إذ يُخل ذلك بمصداقية دور الاتحاد الأوروبي في كوسوفو وما يدّعيه من أنه يساعد على كفالة سيادة القانون هناك.

وأود أن أشير إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي تحدث فيها أعمال استفزازية تستهدف موظفاً روسياً يعمل في البعثة. بل سبق وأن احتجزت شرطة كوسوفو متطوعاً روسياً تابعاً لبعثة الأمم المتحدة بحجج واهية. والآن تطلب ما تسمى بوزارة خارجية كوسوفو من الأمين العام تقليص وجود الأمم المتحدة، الذي يُفترض أنه ينال من مصداقيته، وإجراء الاستعراض الذي نوقش كثيرا للبعثة. وكل هذه حلقات في السلسلة نفسها. ويمارس ممثلو بعض الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن نفس التكتيكات خلف الكواليس كما تفعل الأمانة العامة، ونحن ندرك ذلك. فالقصص الملفقة التي لا أساس لها في الواقع عما يُسمى بالجواسيس الروس أصبحت الآن اتجاها في الغرب. ونحن نرفض بشدة هذه المناورات التي تنم عن انعدام الضمير. إذ ينبغي النظر في ولايات بعثات حفظ السلام على طاولة مجلس الأمن، لا أن تُعاد كتابتها في الممرات.

وقد أدى تدليل الغرب لسلطات بريشتينا على مدى سنوات إلى تعمدها تحدي رعاتها. وتتمسك ما تسمى بحكومة كوسوفو الألبانية، بقيادة راموش هاراديناي، بمسارها المتمثل في تأجيج الأزمة ومن الواضح أنها غير راغبة في إجراء حوار موضوعي. ولا تؤدي الدعوات الصادرة عن بروكسل إلى تطبيع العلاقات، التي تُوجه لسبب ما إلى كلا الطرفين، إلا إلى تعزيز شعور أحد الطرفين بأن كل شيء مباح، مما يدفعه إلى اتباع نُهج المطالبة بالحد الأقصى والتي لا تترك مجالا للتوصل إلى نتائج توافقية. فالرسوم الجمركية البالغة ١٠٠ في المائة على السلع الواردة من صربيا والبوسنة والهرسك التي فرضتها كوسوفو في تشرين الثاني/نوفمبر لا تزال سارية، ونحن نعتبر قرار ما تُسمى جمعية كوسوفو بشأن الإبادة الجماعية الصربية، المعتمد في ١٦ أيار/مايو، في السياق نفسه، أمرا لا يؤدي إلا إلى التحريض على الكراهية بين الشعبين. وتهدف موجة الأعمال المعادية للصرب هذه إلى التغلب على المأزق السياسي الداخلي الدائم في كوسوفو، وهي

انعكاس للعلاقات الممزقة بين العشائر في بريشتينا، الأمر الذي تكلم عنه صراحة ممثلو العديد من القوى السياسية الألبانية في كوسوفو أنفسهم.

وما زلنا نصر على أن القرار الذي اتخذه ما يُسمى بالبرلمان، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، لتحويل قوة أمن كوسوفو إلى جيش كامل هو انتهاك صارخ للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يتضمن شرطا واضحا تماما بضرورة نزع سلاح أي جماعات مسلحة من ألبان كوسوفو والذي لا يسمح سوى للقوات الدولية بالوجود على أراضي كوسوفو. ونود أن نشير إلى الافتقار إلى الشفافية في أنشطة مرفق بوندستيل العسكري التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في كوسوفو. فما هو السبب الحقيقي لوجود تلك القاعدة؟ هل هي طريقة خفية لاجتذاب كوسوفو للانضمام إلى الناتو؟

إن موقف روسيا من التسوية في كوسوفو معروف جيدا. فنحن ندعم بلغراد وبريشتينا في التوصل إلى حل عملي مقبول للطرفين، استنادا إلى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونرى أن الإجبار على ما يُسمى بالتطبيع النهائي بين بلغراد وبريشتينا وربطه بأي مواعيد نهائية مصطنعة أمر مدمر. ولا يمكن التوصل إلى حل مستدام لمشكلة كوسوفو من دون موافقة – ليس الأطراف المعنية فحسب – بل كذلك مجلس الأمن، إذ أن هذا أمر يتصل بصون السلام والأمن الدوليين. وليس هناك بديل عن الحوار بين بلغراد وبريشتينا. ونود أن نُذكر المجلس، في ذلك الصدد، باتفاق رئيسي تم التوصل إليه في ذلك الإطار بشأن تكوين رابطة للبلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، وهو الاتفاق الذي ما برحت السلطات الألبانية في كوسوفو تخربه خلال السنوات الست الماضية. وتنفيذ ذلك العنصر الرئيسي من عناصر ”الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات“ بين كوسوفو وصربيا، الموقع في بروكسل في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، مؤشر حاسم على إمكانية إجراء أي مناقشات موضوعية مستقبلا.

ونود أن نلفت انتباه الأمانة العامة إلى أهمية الرصد الدقيق للتطورات في الحالة التي تتطلب، كما تُظهر الحقائق التي ذكرتها، الرصد الدقيق من جانب المجتمع الدولي.

ومن الواضح لنا بعد جلسة اليوم أن أولئك الذين يجافون الحس السليم ويناقضون الحالة المتدهورة على أرض الواقع بالإصرار على تقليص الوقت المخصص لمناقشة مسألة كوسوفو في مجلس الأمن قد فُضحوا تماما. وأكدت مناقشتنا مرة أخرى أنه من دون اهتمام مجلس الأمن الوثيق، سينتهي الأمر بالسلطات الألبانية في كوسوفو إلى أن تؤمن بإفلاتها من العقاب وقدرتها على أن تفعل ما يحلو لها، الأمر الذي ينطوي على مخاطر دفع المنطقة إلى صدام دموي جديد، وهو أمر لا يتمناه أعضاء المجلس ولا قيادة صربيا ولا جيرانها.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الكويت

بداية، أتقدم بالشكر للسيد ظاهر تانين على إحاطته وللسيد فيريرو دي سيربا سواريس على إيضاحاته بشأن حادثة ٢٨ أيار/مايو التي وقعت في شمال كوسوفو. كما أرحب بمعالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو، سفيرة جمهورية كوسوفو لدى الولايات المتحدة، وأشكرهما على بيانيهما.

نتابع، وبقلق، استمرار حدة التوترات بين بلغراد وبريشتينا، والتي من شأنها أن تؤثر على احتمالات استئناف الحوار المثمر بين الطرفين. ونحثهما على الامتناع عن البيانات التحريضية والإجراءات الاستفزازية التي قد تعيق إحراز تقدم. وندعو كلا من بلغراد وبريشتينا إلى ضبط النفس واتخاذ جميع التدابير الضرورية للتهدئة وخفض التوترات والعمل على تجاوز العقبات وإظهار الإرادة السياسية اللازمة والالتزام بالتوصل إلى اتفاق شامل، الأمر الذي قد يهيء الظروف الملائمة لاستئناف الحوار والعمل على التطبيع الكامل للعلاقات بين الطرفين.

كما تابعنا، وبقلق، آخر التطورات التي حدثت في شمال كوسوفو، وخاصة في بلدية زوبين بوتوك، بشأن تنفيذ شرطة

كوسوفو أمرا من المحكمة بتفتيش ومراقبة عدة مواقع منفصلة في أنحاء كوسوفو بهدف محاربة الفساد والجريمة المنظمة، مما أدى إلى اعتقال أحد موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وإعلان حكومة كوسوفو بأن الموظف الدولي شخص غير مرغوب فيه. ونؤكد هنا على أهمية احترام الحصانة الدبلوماسية التي يتمتع بها موظفو الأمم المتحدة بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، فضلا عن حيادية موظفي بعثات الأمم المتحدة والتزامهم بولايتهم.

وعليه، نؤكد هنا على أن الحوار رفيع المستوى الذي ييسره الاتحاد الأوروبي في بروكسل بين بلغراد وبريشتينا لا يزال الإطار الأنسب لتسوية كافة المسائل العالقة بين الطرفين، وعلى أنه السبيل للتوصل إلى حلول توافقية عادلة ومستدامة. وفي هذا الصدد، نرحب بمؤتمر قمة البلقان، الذي دعت إليه كل من ألمانيا وفرنسا، في شهر نيسان/أبريل الماضي، والذي حث الطرفين على استئناف الحوار وتنفيذ الاتفاقات القائمة بينهما.

ونرحب بالخطوات التي اتخذتها سلطات كوسوفو مؤخرا حيال مكافحة الفساد، وخاصة إنشاء وحدة لمكافحة الغش، والتي تهدف إلى تعزيز المقاضاة الفعالة للفساد والجريمة المنظمة. كما نرحب بالعمل المستمر الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة والشراكة مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية، لتنفيذ التوصيات المشتركة الصادرة عن منتدى الأمم المتحدة لبناء الثقة في كوسوفو، الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١٨، دعما لبناء الثقة بين المجتمعات. ومن الأهمية بمكان استمرار المجتمع الدولي في بذل الجهود لحث بريشتينا وبلغراد على تجاوز الخلافات بينهما والتوصل إلى حلول توافقية وعادلة ومستدامة تلقى قبول الجانبين وتسهم في إرساء دعائم وأسس السلم والأمن والاستقرار في المنطقة.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ظاهر تانين، للرد على التعليقات أو الاستفسارات التي طرحها ممثل الاتحاد الروسي.

السيد تانين (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن يجيب على السؤال، اسمحوا لي أن أشكر جميع أعضاء المجلس الذين أعربوا عن دعمهم لعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وموظفيها في هذا الوقت العصيب. وأنا أقدر ذلك حق التقدير.

ثانيا، أود أن أعرب عن تقديري لحضور وكيل الأمين العام دي سيربا سواريس وقرار طلب مشاركته، وهو أمر مهم للغاية من وجهة نظري لأنه يحدد الإطار الذي ينبثق منه وضعنا. وقد يكون من المفيد للغاية، لا في هذا السياق بل في حالات أخرى، أن ينظر جميع أعضاء مجلس الأمن في مسائل مثل الحصانة وغيرها التي ناقشها.

وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه ممثل الاتحاد الروسي، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد أنه ما دامت عملية تقصي الحقائق مستمرة، لن نعلق على تفاصيل التحقيقات الجارية. هذا أمر يجب علي احترامه. مع ذلك، أود أن أؤكد لممثل الاتحاد الروسي والأعضاء الآخرين في المجلس أن هذا الاستعراض لتقصي الحقائق أو التحقيق الداخلي – أيا كانت التسمية المختارة – سيكون شاملا ووافيا.

الرئيس: طلب ممثل ألمانيا الإدلاء ببيان آخر.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلق بإيجاز شديد على البيان الذي أدلى به زميلنا الروسي. أريد أن أسجل أنني وجدت ملاحظاته بشأن الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والدول التي تدعم كوسوفو، وكذلك بشأن تاريخ النزاع في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، مؤسفة وغير مفيدة بشكل خاص ومهينة جزئيا. ولا أريد النزول إلى هذا المستوى، وبالتالي سأمتنع عن التعليق بالتفصيل.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.